

شرح عُقُودِ اسْمِ الْمُفْتَى

للعامة خاتمة المحققين الفقيه المفتي

السيد محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز

الشهير بـ "ابن عابدين" الشامي

١١٩٨هـ - ١٢٥٢هـ

مكتبة النشر
كرشي - باكستان

شرح عُقُودِ سَيِّدِ الْمُفْتِي

تأليف:

للعلاّمة خاتمة المحققين الفقيه المفتي

السيد محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز

الشهر بـ "ابن عابدين" الشامي

١١٩٧هـ - ١٢٥٢هـ



شرح عقود البشري

اسم الكتاب :

للعامة خاتمة المحققين السيد محمد أمين

٩٨

عدد الصفحات :

30/- روبية

السعر :

١٤٣٠ھ - ٢٠٠٩ء

الطبعة الأولى :

مكتبة البشري

اسم الناشر :

جمعية شوهري محمد علي الخيرية. (مسجلة)

Z-3، اوور سيز بنگلور جستان جوهر، كراتشي، باكستان.

+92-21-7740738

الهاتف :

+92-21-4023113

الفاكس :

al-bushra@cyber.net.pk

البريد الإلكتروني :

www.ibnabbasaisha.edu.pk

الموقع على الإنترنت :

مكتبة البشري، كراچی۔ پاکستان +92-321-2196170

يطلب من

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاہور۔ پاکستان +92-321-4399313

المصباح، ١٦ اردو بازار لاہور 7223210 - 042-7124656

بك لينڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی 051-5773341-5557926

دار الإخلاص، نزد قسطنطینی بازار پشاور 091-2567539

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً كثيراً - أما بعد:

فإن كتاب **"شرح عقود رسم المفتي"** من أهم الكتب في علم أصول الإفتاء ولها أهمية كبرى لدارسي هذا العلم خاصة لطلاب المدارس الدينية في شبه قارة الهندية الباكستان والهند وغيرهما من الدول الآسيوية.

كما لا يشك أحد في أن الأفهام والأذهان في عصرنا الحاضر قد اختلفت تماماً عن العصور الماضية، فجيلنا الجديد لا يستطيع الآن الاستفادة من تراثنا الديني والعلمي بقدر ما استفاد منه أسلافنا، بالإضافة إلى حدوث التغير في مجال الطباعة قد صعبت به الاستفادة من الكتب المطبوعة على الطباعة القديمة.

فاحتاج الأمر إلى أن يخرج كتاب **"شرح عقود رسم المفتي"** في ثوبه الجديد وفي طباعة حديثة، فقامت - بعون الله وتوفيقه - **مكتبة البشري** بأداء هذه المهمة، ولتكون الفائدة أتم وأشمل، قمنا بتكوين اللجنة من جماعة العلماء البارعين في علم أصول الإفتاء لإخراج هذا الكتاب على ما يُرام.

وقد بذلت هذه اللجنة قصارى جهدها للمراجعة والتصحيح والتدقيق لهذا الكتاب ولإخراجه بشكل ملائم يسر الناظرين ويسهل للدارسين.

نسأل الله أن يتقبل مساعينا ويستر مساوينا، وأن يجعل هذا الجهد القصير في ميزان حسناتنا، إنه هو العليّ القدير.

إدارة **"مكتبة البشري"** للطباعة والنشر

كراتشي - باكستان

٢٥ ربيع الثاني، ١٤٣٠هـ

منهج عملنا في هذا الكتاب:

- تصحيح الأغلط الإملائية في المصنّ والخواشي كليهما، التي توجد في الطبعات الهندية والباكستانية.
- إضافة عناوين المباحث في مبدئها باللون الأحمر وفي رأس الصفحات.
- كتابة نصوص الكتاب بالشكل 'الأسود' التي تم شرحها في الخواشي.
- اللون الأحمر للكلمات التي اخترناها للشرح في الخواشي.
- كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع وضع علامات الترقيم عليها.
- تشكيل ما يلتبس أو يشكل من الكلمات الصعبة.

والله نسال أن يوفقنا لخدمة الدين وعلومه وأهله، وخاصة لإكمال مشاريعنا الأخرى كما نسال الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، مقبولا عنده، وأن ينفع به الطلاب وأهل العلم وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يحفظ علينا وعلى أهلينا وذرياتنا وإخواننا إسلامنا وإيماننا به حتى نلقاه وهو راض عنا، و أن يرحمنا ويرحم والدينا وذرياتنا ومشايخنا والمسلمين والمسلمات، إنه أرحم الراحمين.

ترجمة المصنف

الاسم ونسبه: هو العالم الجليل، السيّد محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي الشهير بـ "ابن عابدين"، وهكذا يتّصل نسبه بالإمام زين العابدين.

مولده ونشأته: ولد في دمشق الشام، سنة ١١٩٨هـ، حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة، تلمذ عند الشيخ محمد سعيد بن إبراهيم الحموي، فأخذ الفقه الشافعي، وعلوم العربية والقراءات، ثم أخذ التفسير، والحديث، والأصول، والتصوّف والفقه الحنفي وغير ذلك من العلوم من علامة زمانه، الشيخ شاکر العقاد، الشهير بـ "ابن مقدم السعد"، وتحوّل إلى مذهب الإمام الأعظم بيده.

عاداته وأخلاقه: كان رحمه الله حريصاً على إفادة الناس، مكرماً للعلماء والأشراف، وطلبة العلم، ويواسيهم بماله، وكان كثير التصدّق على الفقراء. وكان مهاباً، مطاعاً، نافذ الكلمة عند الحكّام وأعيان الناس، يأكل من مال تجارته بمباشرة شريكه مدة حياته.

حياته العلمية: كان ابن العابدين رحمه الله جعل وقت التأليف والتحرير في الليل، فلا ينام إلا قليلاً، وجعل النهار للدروس، وإفادة المستفتين، وكان ابن العابدين رحمه الله حريصاً على إصلاح الكتب، لا يمرّ على موضع منها وفيه غلط إلا أصلحه، وكتب عليه ما يناسبه. وكان رحمه الله فقيه النفس، انفرد به في زمانه.

مؤلفاته: له مصنّفات كثيرة، منها: "رد المختار على الدر المختار"، و"منحة الخالق" و"شرح منظومة عقود رسم المفتي"، و"فتاوى في الفقه الحنفي"، وحواش كثيرة على الكتب المختلفة مثلاً: على "شرح المنار"، و"المطوّل" و"شرح ملتقى الأبحر"، و"إفاضة الأنوار" وغير ذلك من المصنّفات التي تبلغ أربعة وخمسون.

وفاته: وقضى عليه الأجل يوم الأربعاء الحادي والعشرين من ربيع الثاني، سنة اثنين وخمسين ومائتين وألف للهجرة النبوية. وصلى عليه شيخه الشيخ سعيد. ودفن قرب الشيخ علاء الدين الحصكفي صاحب "الدر" في باب الصغير قبل دمشق. رحمه الله تعالى، ورضي الله عنه وعنا وعن جميع المسلمين عامّة وخاصّةً. آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

[خطبة الكتاب]

الحمد لله الذي من علينا في البداية بالهداية، وأنقذنا من الضلالة بمحض الفيض والعناية، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي هو الوقاية من الغواية، وعلى آله وأصحابه ذوي الرواية والدراية، صلاة وسلاما لا غاية لهما ولا نهاية.

أما بعد: فيقول أفقر الورى، المستمسك من رحمة مولاه بأوثق العرى، محمد أمين بن عمر عابدين الماتريدي الحنفي، عامله مولاه بلطفه الخفي: هذا شرح لطيف وضعته على منظومتي التي نظمته في رسم المفتي، أوضح به مقاصدها، وأقيد به أوابدها وشواردها، أسأله سبحانه أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، موجبا للفوز العظيم، فأقول وبه أستعين في كل حين:

مع حمده أبدأ في نظامي
على نبيّ قد أتانا بالهدى
على ممر الدهر والأعوام
محمد بن عابدين يطلب
والفوز بالقبول في المقاصد
وعقد دُرّ باهر فريد
يحتاجه العامل أو من يفتي
مستمنحا من فيض بحر الجود
ترجيحه عن أهله قد علما
يرجّحوا خلاف ذاك فاعلم

بسم الإله شارع الأحكام
ثم الصلاة والسلام سرمدنا
وآله وصحبه الكرام
وبعدُ فالعبد الفقير المذنب
توفيق ربّه الكريم الواحد
وفي نظام جوهر نضيد
سمّيته عقود رسم المفتي
وها أنا أشرع في المقصود
اعلم بأن الواجب اتّباع ما
أو كان ظاهر الرواية ولم

[عدم جواز العمل والإفتاء بالمرجوح]

أي أن الواجب على من أراد أن يعمل لنفسه أو يفتي غيره، أن يتبع القول الذي رجحه علماء مذهبه، فلا يجوز له العمل أو الإفتاء بالمرجوح إلا في بعض المواضع، كما سيأتي في النظم.

وقد نقلوا الإجماع على ذلك. ففي الفتاوى الكبرى للمحقق ابن حجر المكي: "قال في "زوائد الروضة": إنه لا يجوز للمفتي والعامل أن يفتي أو يعمل بما شاء من القولين أو الوجهين من غير نظر. وهذا لا خلاف فيه". وسبقه إلى حكاية الإجماع فيهما ابن الصلاح، والباقي من المالكية في المفتي. وكلام القرافي دال على أن المجتهد والمقلد لا يحل لهما الحكم والإفتاء بغير الراجح؛ لأنه اتباع للهوى، وهو حرام إجماعاً، وأن محله في المجتهد ما لم تتعارض الأدلة عنده، ويعجز عن الترجيح، وأن لمقلده حينئذ الحكم بأحد القولين إجماعاً.

وقال الإمام المحقق العلامة قاسم بن قطلوبغا في أول كتابه "تصحيح القدوري": "إني رأيت من عمل في مذهب أئمتنا **رحمهم الله** بالتشهي، حتى سمعت من لفظ بعض القضاة: "هل ثم حجر؟" فقلت: نعم! اتباع الهوى حرام، والمرجوح في مقابلة الراجح بمنزلة العدم، والترجيح بغير مرجح في المتقابلات ممنوع.

وقال في "كتاب الأصول" لليعمرى: من لم يطلع على المشهور من الروايتين أو القولين، فليس له التشهي والحكم ما شاء منهما من غير نظر في الترجيح.

وقال الإمام أبو عمرو في آداب المفتي: اعلم أن من يكتفي بأن يكون فتواه أو عمله موافقا لقول، أو وجه في المسألة، ويعمل بما شاء من الأقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح، فقد جهل وخرق الإجماع. **وحكى** الباجي أنه وقعت له واقعة، فأفتوا فيها بما يضره، فلما سأهم، قالوا: ما علمنا أنها لك، وأفتوه بالرواية الأخرى التي توافق قصده. قال الباجي: وهذا لا خلاف بين المسلمين ممن يعتقد به في الإجماع أنه لا يجوز.

قال في أصول القضية: ولا فرق بين المفتي والحاكم إلا أن المفتي مخير بالحكم، والقاضي ملزم به. ثم نقل بعده: وأما الحكم والفتيا بما هو مرجوح فخلاف الإجماع، وسيأتي ما إذا لم يوجد ترجيح لأحد القولين. وقولي: "عن أهله" أي أهل الترجيح، إشارة إلى أنه لا يكتفى بترجيح أي عالم كان.

فقد قال العلامة شمس الدين محمد بن سليمان الشهير بـ "ابن كمال باشا" في بعض رسائله: لا بد للمفتي المقلد أن يعلم حال من يفتي بقوله، ولا نعني بذلك معرفته باسمه، ونسبه، ونسبته إلى بلد من البلاد؛ إذ لا يسمن ذلك ولا يغني، بل معرفته في الرواية، ودرجته في الدراية، وطبقته من طبقات الفقهاء؛ ليكون على بصيرة وافية في التمييز بين القائلين المتخالفين، وقدرة كافية في الترجيح بين القولين المتعارضين.

[صُنِفَ الْمُتَقِيَّةُ]

مفتون: ١. ب. المتقية على سبع صنف:

١- صنفه المتقيين في الشرح. كالأئمة الأربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس فروع الأصول، وسببها أحكام فروع عن الأدلة الأربعة من غير تعبد لأحد، لا في الفروع ولا في الأصول. صنفه عتهدس في مذهب. كآبي يوسف، ومحمد، وسائر أصحاب أبي حنيفة نقادرس على منحرج لأحكام عن الأدلة المذكورة على حسب القواعد التي فرزها استدعاهم. فإنهم وإن حلقوه في بعض أحكام الفروع، لكنهم يقلدونه في فروع الأصول.

٢- صنفه عتهدس في مسائل التي لا روية فيها عن صاحب مذهب. كالخصاف، وأبي جعفر نصحاوي، وأبي حسن كرجي، وشمس الأئمة حنولي، وشمس الأئمة سمرخسي، وفجر الإسلام نردوي، وفجر ديس قاضي خاں وغيرهم. فإنهم لا يقدرول على مخالفة إمام، لا في الأصول ولا في الفروع، لكنهم يستنبطون لأحكام من مسائل التي لا نص فيها عنه على حسب أصول فرزه، ومقتضى فروع سببها.

كخصاف: ١. ب. في حصار سنة ٢٦١، والطحاوي سنة ٣٢١، والكرخي سنة ٣٤٠، وحنولي سنة ٤٥٦، والسرخسي في حدود سنة ٥٠٠، والبردوي سنة ٤٨٢، وقاضي خاں سنة ٥٩٣، والرازي سنة ٣٧٠، والقندوري سنة ٤٢٨، وصاحب الهداية سنة ٥٩٣.

عن صفته أصحاب تخريج من مقدس. كالرازي ونصرته، فإنهم لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً. كتبهم لإحاضتهم لأصول، وصفتهم لنساجد. يقدرون على تفصيل فروع محمد بن وحيد، وحكم مختص لأمر، مفعول عن صاحب مذهب. ثم عن أحد من أصحابه عهده، برأيه ونظره في الأصول، ومقاييسه على أمناه وصانده من فروع. وما وقع في بعض مواضع من أهداه من قوله: كذا في تخريج الكرخي، وتخريج الرازي "من هذا القبيل.

عن صفته أصحاب ترحيح من مقدس، كتابي حسن نقدوري، وصاحب "أهدية" ومأتهما. وتناهما تفصيل بعض رويات على بعض آخر، بقولهم: هذا أولى، وهذا أصح رواية، وهذا أوضح، وهذا أوفق للقياس، وهذا أرفق للناس.

عن صفته مقدس تقادير على تمييز بين الأقوى والحقوي والضعيف، وصاهر برؤية وصاهر مذهب والروية صادرة. كأصحاب مسون معتبرة كصاحب "الكبرى" وصاحب "نحوار"، وصاحب "الموقاية"، وصاحب "جمع"، وتناهما أن لا يتقدم في كتبهم الأقول المردودة، والروايات الضعيفة.

عن صفته مقدس ندين لا يقدرون على ما ذكر، ولا يفرقون بين

كالرازي هو أحمد بن علي بن أبي حنيفة بن معروف - حصص - وهو من رعيه أن الحصص غير الرازي، كما أفاده في "لخواهر المصيبة"، وهو من جماعة الكرخي، وقد ترجمه في صفته تسمى. وذكره سنة ٣٧٠ عن خمس وستين سنة، ومنه في ترجمه علامة في سنة

عن وسمين، ولا يقرؤون الشمال من النسيم، بل يجمعون ما يحدون
كحافظ نيل، فأويل من قديمهم كل جيل. انتهى مع حذف شيء
يسير. وستأتي بقية الكلام في ذلك.

وفي حر 'الفتاوى الخيرية': ولا شك أن معرفة راحح المحتلف فيه من
مرحوحه، ومراته قود وصعفا - هو كانه امن مستمرين في تحصيل اعمه.
فانقروص على مفتي وقاصي تثبت في احوب، وعدم احارفة فيهنما؛
خوفا من الافتراء على الله تعالى بتحريم حلال وضده، وجرم تباع
الهُوى والتشهي والميل إلى المال الذي هو الداهية الكبرى، والمضية
العضى، فإن ذلك أمر عظيم لا يتحاصر عنه، لا كل جاهل سقي.

[الكتب التي لا يجوز الافشاء بها]

وبـ محبت غمت وحبوب تباع راجح من لأقور، وحران المرحح
به، تعلم أنه لا ثقة بما بقي به أكثر أهل زماننا مجرد مراجعة كتاب
من الكتب المناجرة، خصوصا غير المجرود، كالـ 'شرح اسقاية'
لقهستاني، أو 'نذر محذر'، أو 'الأسد ويطائر' وحوها؛ فإنها شدة
لا حصر والإيجار كادت لنحق بالأعوار، مع ما انتمت عنه من
سقوط في النقل في مواضع كثيرة، وترحيج ما هو خلاف المراجع، بل
ترجيج ما هو مذهب الغير، مما لم يقل به أحد من أهل المذهب.

ورأيت في أوئل 'شرح الأسد' لعلامة محمد هبة الله، قال: ومن
كتب عربية: 'أملا مسكين' شرح الكثر و'لقهستاني'؛ لعدم
الاطلاع على حال مؤلفيهما، أو لنقل الأقوال الضعيفة، كصاحب

"القنية"، أو "لاحتصار"، كـ "الدر المختار" لحصكفي، و"النهر"، و"العيني" شرح الكنز.

قال شيخنا صالح الخسيني: إنه لا يجوز الإفتاء من هذه الكتب، إلا إذا علم المنقول عنه، والاطلاع على مآخذها. هكذا سمعته منه، وهو علامة في الفقه مشهور، والعهد عليه.

[لزوم المراجعة إلى المأخذ الأصلي]

فب. وقد يتفق نقل قول في نحو عشرين كتاباً من كتب المتأخرين، ويكون القول خطأ، خطأ به أول واضح له، فيأتي من بعده وينقله عنه، وهكذا ينقل بعضهم عن بعض.

١- كما وقع ذلك في بعض مسائل "ما يصح تعيقه وما لا يصح"، كما نبّه على ذلك العلامة ابن نجيم في "البحر الرائق".

٢- ومن ذلك مسألة الاستحجار على تلاوة القرآن المجردة، فقد وقع لصاحب "السراج الوهاج" و"الخوهره شرح القدوري" أنه قال: إن المفتي به صحة الاستحجار، وقد انقلب عليه الأمر، فإن المفتي به صحة الاستحجار على تعليم القرآن لا على تلاوته. ثم إن أكثر المصنفين الذين جاؤوا بعده، تابعوه على ذلك ونقلوه، وهو خطأ صريح، بل كثير منهم قالوا: إن الفتوى على صحة الاستحجار على الصاعات، ويطبقون العبارة، ويقولون: إنه مذهب المتأخرين. وبعضهم يفرغ على ذلك صحة الاستحجار على الحج، وهذا كله خطأ أصرح من الخطأ الأول.

فقد اتفقت النقول عن أئمتنا الثلاثة، أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد: أن الاستحجار على اطاعات ناطل، لكن جاء من بعدهم من المختلدين

شرح عقود رسم المفتي ١٤ لزود المراجعة إلى المأخذ الأصلي

من هم من سحر و سحر. وفي نسخة على علم من
نسخة وردة. وفي آخر نسخة من سحر و سحر. وفي
لم يصح الاستحجار وأخذ الأجرة لضعاف القرآن، وفيه ضياع الدين؛
لا حرج من سحر إلى الاستحجار وفي من عدمه من سحر من عدمه
نسخة على الأول. وفي نسخة من سحر من سحر. وفي نسخة من سحر
عنه من سحر ورد. وفي نسخة من سحر من سحر. وفي نسخة من سحر
و نسخة من سحر من سحر. وفي نسخة من سحر من سحر. وفي نسخة من سحر
ذلك. ورجعوا إلى فهم الأول.

وفي نسخة من سحر و سحر. وفي نسخة من سحر من سحر. وفي نسخة من سحر
على نسخة من سحر. وفي نسخة من سحر من سحر. وفي نسخة من سحر
سحر الدين، وصرحوا بذلك التعليل، فكيف يصح أن يقال: إن
مدى سحر من سحر. وفي نسخة من سحر من سحر. وفي نسخة من سحر
سحر من سحر. وفي نسخة من سحر من سحر. وفي نسخة من سحر
ذلك. وفي نسخة من سحر من سحر. وفي نسخة من سحر من سحر. وفي نسخة من سحر
سحر من سحر. وفي نسخة من سحر من سحر. وفي نسخة من سحر من سحر. وفي نسخة من سحر
سحر من سحر. وفي نسخة من سحر من سحر. وفي نسخة من سحر من سحر. وفي نسخة من سحر
هو رد على من سحر من سحر. وفي نسخة من سحر من سحر. وفي نسخة من سحر
المستأجر أن يهديه لميته؟

وقد قال الإمام قاضي خان: إن أخذ الأجر في مقابلة الذكر يمنع
استحقاق ثواب. ومنه في فتح القدير في حد مؤذن لأخر. وفي
علم أنه لا ثواب له دفعه من سحر و سحر. وفي نسخة من سحر من سحر.

احضام الحرم بوسيلة الذكر والمحرر، وصار الناس يعتقدون ذلك من
أعظم القرب، وهو من أعظم اقتراح مبرره على نقول صحة
لاستنحار، مع غير ذلك ثم سرت عليه: من كل أموال لاسام،
والخوس في بيوتهم على فرسهم، وبفلاي الساميين بالصرح، ودق
الصور، والعاء، وحنماح سماء ومردد، وغير ذلك من منكرات
القصيعه، كما أوضح ذلك كنه مع سبب نقول عن أهل مذهب
في رسالي اسماء: شفاء الغسل ومن عليل في صلال توصيه
باحتمات والتهابل، وعبيها تقريض فقهه أهل عصر، من أحسنهم
حائقة فقهه وأعداد السكين، مفتي مقصر القاهرة، سيدي مرحوم
سيد أحمد الطحطاوي، صاحب احاسية الفائقة على قدر المحتر،
رحمه الله تعالى.

... ذلك مسأله عدم قبول توبة سبب لمحدث برفع ... فقد
نقل صاحب الفتاوى برريه أنه يجب قبله عدا، ولا تقبل توبته
وإن أسسم، وعرا ذلك إلى الشفاء لنقصاني عاصي المالكي، و صبارم
المسبون، لأن تيمية الحسي، ثم جاء عامة من بعده وتابعه على ذلك،
ودكرود في كتبهم، حتى حائقة المحققين من همهم، وصاحب الدرر
والعرار، مع أن لدي في شفاء، و صبارم المسبون : أن ذلك
مذهب الشافعية، والحنابلة، وإحدى الروايتين عن الإمام مالك، مع
احزم نقل قبول توبة عدا، وهو المقول في كتب المذهب المتقدمه،
كـ "كتاب الخراج" لأبي يوسف، و "ترج مختصر لإمام الصحاوي"،
و استف، وغيرها من كتب المذهب، كما أوضح ذلك عاية الإصحاح

شرح عقود رسم المفتي ١٦ لروم المراجعة إلى المأخذ الأصلي

تأليفه نسق فيه قوله تعالى اخمد وكن في كتاب سبته نسبه
اولاد وحكمه على حكمه نسبه خير لأما أو أحد نسبه كرمه
عليه وعليهم الصلاة والسلام.

٤- ومن ذلك مسألة صمدان رهن بدعوى هلاكه، فقد ذكر في
الدرر أو شرح مجمع لأبي ميثاق أنه يضمن بدعوى هلاكه لا رهنه.
وتعنه في متن التفسير، ومقتضاه أنه يضمن قسمته بأجرة ما بيعت،
وبه أفتى العلامة الشيخ خير الدين، وأنه لا يضمن شيئاً إذا رهن، مع
أن ذلك مذهب الإمام مالك، ومذهب صمدان الأقل من قيمته ومن
الدين، ولا فرق بين ثبوت هلاكه رهنه وبدونه، كما أوضحه في
'الشرعية' عن 'الحقائق'، ونهت عليه في حاشيتي رد المحتار على
الدر المختار"، مع بيان من أفتى بما هو المذهب، ومن رد خلافه.

وهذا الذي ذكرناه مختار كثيرة. تقع فيها صاحب 'سحر'، و'النهر'،
و'المنح'، و'الدر المختار' وغيرهم. وهي سهو. منسأها خطأ في
النقل، أو سنن نصير. نهت عنها في حاشيتي رد المحتار؛ لأنني
فيها مرجعة الكتب المتقدمة التي يعرفون مسألة بينها. فأذكر أصل
العبارة التي وقع السهو في النقل عنها، وأصم بينها بصوص كتب
الموافقة لها، فهذا كانت تلك حاشية عدته نصير في أماكنها لا يسعي
أحد عن تصلاها. نسأه سحبه أن يُعيسى على إتمامها.

فإذا نضر قيل الإصلاح، ورأى المسألة مسصورة في كتاب أو أكثر، يص
أن هذا هو المذهب، وبقيت به، ويقول: إن هذه كتب مستأخرين الذين
اضعوا على كتب من قبلهم، وحرروا فيها ما عليه العمل، وما يدر أن

ذلك أغنيي، وأنه يقع منهم خلافة، كما سطرناه لك.

د. كنت مرة أفتيت بمسألة في الوقف موافقاً لما هو المسطور في عامة الكتب، وقد استتبه فيها الأمر على الشيخ علاء الدين الحصكفي عمدة المتأخرين، فذكرها في "الدر المختار" على خلاف الصواب، فوقع حوالي الذي أفتيت به بيد جماعة من مفتي البلاد، كتبوا في ظهره بخلاف ما أفتيت به، موافقين لما وقع في "الدر المختار"، وزاد بعض هؤلاء المفتين: "أن هذا الذي في "العلائي" هو الذي عليه العمل؛ لأنه عمدة المتأخرين، وأنه إن كان عندكم خلافة لا نقبله منكم". فاضطر إلى هذا الجهل العظيم، والتهور في الأحكام الشرعية، والإقدام على الفتيا بدون علم وبدون مراجعة. وليت هذا القائل راجع حاشية العلامة الشيخ إبراهيم الخلي على "الدر المختار"؛ فإنها أقرب ما يكون إليه، فقد نه فيها على أنه ما وقع للعلائي خطأ في التعبير.

[لا بد من التفقه لدى أستاذ ماهر]

د. رأيت في فتاوى العلامة اس حجر، سئل في شخص يقرأ ويصالح في الكتب الفقهية بنفسه، ولم يكن له شيخ، ويفتي ويعتمد على مطالعته في الكتب، فهل يجوز له ذلك أم لا؟

فأجاب بقوله: "لا يجوز له الإفتاء بوجه من الوجوه؛ لأنه عامي جاهل لا يدري ما يقول، بل الذي يأخذ العلم عن المشايخ المعترين لا يجوز له أن يفتي من كتاب، ولا من كتابين"، بل قال النووي: "ولا من عشرة؛ فإن العشرة والعشرين قد يعتمدون كلهم على مقالة ضعيفة في

المذهب، ولا يجوز تقنيدهم فيها". بخلاف المذهب الذي أخذ العلم عن أهله، وصارت له فيه ملكة نفسانية، فإنه يميز الصحيح من غيره، ويعلم المسائل وما يتعلق بها على الوجه المعتد به، فهذا هو الذي يفتي الناس، ويصلح أن يكون واسطة بينهم وبين الله تعالى، وأما غيره، فيزمره - إذا تسوّر هذا المنصب الشريف - التعرير البليغ والرحر الشديد الزاجر ذلك لأمثاله عن هذا الأمر القبيح الذي يؤدي إلى مفسد لا تحصى. والله تعالى أعلم.

[إحزاب لا، ص ١٠٠]

: "أو كان ظاهر الرواية إجماعاً معاد: أن ما كان من المسائل في الكتب التي رويت عن محمد بن الحسن رواية ظاهرة، يفتي به وإن لم يصرحوا بتصحيحه، نعم! لو صححوا رواية أخرى من غير كتب ظاهر الرواية يتبع ما صححوه.

قال العلامة الطرسوسي في "أنفع النوازل" في مسألة الكفالة إلى شهر: "إن القاضي المقتد لا يجوز له أن يحكم إلا بما هو ظاهر الرواية، لا بالرواية الشاذة، إلا أن يصور على أن الفتوى عليها".

كتب ظاهر الرواية التي	منها ما هو صحيح
صنفها محمد الشيباني	حرّر فيها المذهب العملي
الخامع الصغير والكبير	واسير الكبير والصغير
منها ما هو صحيح	منها ما هو صحيح
هذا هو مسند أبي داود	إسنادها في الكتب غير صح
وبعد هذا مسند أبي داود	نحوها الاتياناً بدلاً

[طبقات المسائل]

أن مسائل أصحابا حنفية على ثلاث طبقات:

مسائل الأصول، وتسمى ظاهر الرواية أيضا، وهي مسائل رويت عن أصحاب المذهب، وهم أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد . ويقال لهم "العمماء الثلاثة". وقد يلحق بهم زفر والحسن وغيرهما ممن أخذ الفقه عن أبي حنيفة، لكن الغالب التسامع في ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة، أو قول بعضهم. ثم هذه المسائل التي تسمى بـ ظاهر الرواية والأصول، هي ما وجد في كتب محمد التي هي "المسوط"، و"الزيادات"، و"الجامع الصغير"، و"السير الصغير"، و"الجامع الكبير"، و"السير الكبير". وإنما سميت بظاهر الرواية؛ لأنها رويت عن محمد برواية الثقات، فهي ثابتة عنه إما متواترة أو مشهورة عنه.

مسائل النوادر، وهي مسائل مروية عن أصحاب المذهب المذكورين، لكن لا في الكتب المذكورة، بل إما في كتب آخر محمد غيرها كـ "الكيسانيات"، و"أهاروبيات"، و"الخرحانيات"، و"الرقيات"، وإنما قيل لها غير ظاهرة الرواية؛ لأنها تُروى عن محمد بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الأولى.

وإما في كتب غير محمد، كـ "كتاب المجرد" للحسن بن زياد وغيرها، ومنها كتب الأماشي لأبي يوسف. و"الأماشي" جمع إملاء، وهو أن يقعد العالم - وحوله تلامذة بأحجار والقراطيس - فيتكلم العالم بما فتحه الله تعالى عليه من ظهر قلبه في العلم، وتكتبه التلامذة، ثم يجمعون ما يكتسبونه، فيصير كتابا، فيسمونه "الإملاء" و"الأماشي". وكان ذلك عادة

السلف من الفقهاء واخذئين وأهل العربية وغيرها في علومهم،
فاندرست لذهاب العلم والعلماء - وإلى الله المصير - وعلماء الشافعية
يسمون منه "تعيقة".

وإما روايات مفردة مثل روايه "ابن سماعة"، و"معنى بن مصور"
وغيرهما في مسائل معينة.

الفتاوى والوقائع، وهي مسائل استسطها اجتهدون المتأخرون لما
سئلوا عن ذلك، ولم يخلو فيها رواية عن أهل المذهب المتقدمين. وهم
أصحاب أبي يوسف ومحمد وأصحاب أصحابهما، وهم حرا. وهم
كثيرون، موضع معرفتهم كتب النضقات لأصحابها، وكتب التواريخ.

فمن أصحاب أبي يوسف ومحمد - مثل عصام بن يوسف، وابن
رستم، ومحمد بن سماعة، وأبي سيمان الخورجاني، وأبي حفص
السجاري، ومن بعدهم مثل: محمد بن سمة، ومحمد بن مقاتل، ونصير بن
يحيى، وأبي النصر القاسم بن سلام. وقد يتفق لهم أن يخالفوا أصحاب
المذهب لدلائل وأسباب ظهرت لهم.

وأول كتاب جمع في فتاواه فيما بعث "كتاب النوار" لفتية أبي الميث
اسمرقندي، ثم جمع المتتابع بعدة كتب أخرى، كـ "مجموع النوار"
والوقائع لساقي، والوقائع لنصير الشهيد.

ثم ذكر المتأخرون هذه المسائل مختلطة غير متميزة، كما في فتاوى
قاضي حان، و"الخلاصة" وغيرهما. ومير بعضهم كما في "كتاب الخيط"
لرضي الدين السرخسي، فإنه ذكر أولا مسائل الأصول، ثم الموارد،
ثم الفتاوى، ونعم ما فعل.

[نسخ "المبسوط"]

، كما أن نسخ "المبسوط" المروي عن محمد متعددة، وأظهرها "مبسوط أبي سيمان الجورجاني"، وشرح "مبسوط" جماعة من المتأخرين، مثل شيخ الإسلام بكر المعروف بـ "حواهر راده"، ويسمى "المبسوط الكبير"، وثمس الأئمة الخلواني وغيرهما. ومبسوطاتهم شروح في الحقيقة، ذكروها محتلفة بـ "مبسوط محمد"، كما فعل شرح "الجامع الصغير"، مثل فخر الإسلام، وقاضي خان وغيرهما، فيقال: ذكره قاضي خان في "الجامع الصغير"، والمراد شرحه، وكذا في غيره. انتهى ملخصاً من "شرح المبيري على الأشباه"، وشرح الشيخ إسماعيل النابلسي على "شرح الدرر".

[ظاهر الرواية ورواية الأصول]

وقد فرق العلامة ابن كمال باشا بين رواية الأصول وظاهر الرواية، حيث قال في شرحه على "الهداية" في مسألة حج امرأة: ما حاصله إنه ذكر في "مبسوط السرخسي": أن ظاهر الرواية أنه يشترط أن تملك قدر نفقة محرماً. وأنه ذكر في "المحيط" و"الدخيرة": أنه روى أحسن عن أبي حنيفة أنها إذا قدرت على نفقة نفسها ونفقة محرماً، لزمها الحج. واضطربت الروايات عن محمد. ثم قال: "ومن هنا ظهر أن مراد الإمام السرخسي من ظاهر الرواية، رواية الحسن عن أبي حنيفة، واتضح الفرق بين ظاهر الرواية ورواية الأصول؛ إذ المراد من الأصول: 'المبسوط'، و'الجامع الصغير'، و'الجامع الكبير'، و'الريادات'،

و'السير الكبير'، وليس فيها رواية الحسن، بل كتبها رواية محمد. وعدم أن رواية النوادر قد تكون ظاهر الرواية، والمراد من رواية النوادر رواية غير الأصول المذكورة. فاحفظ هذا! فإن سراح هذا الكتاب قد غفلوا عنه، وقد صرح بعضهم بعدم الفرق بين ظاهر الرواية ورواية الأصول، وزعم أن رواية النوادر لا تكون ظاهر الرواية".

لا يخفى عليك أن قول "المحيط" و"الدخيرة": 'إن هذه رواية أحسن عن أبي حنيفة'، لا يلزم منه أن تكون مخالفة لرواية الأصول، فقد يكون رواها الحسن في كتب النوادر، أو رواها محمد في كتب الأصول، وإنما ذكر رواية الحسن؛ لعدم الاضطراب عنه، بدليل قوله: 'واضطربت الروايات عن محمد'، وحيث أن فقول السرخسي: 'إنها طاهر

الرواية، معناه: أن محمدا ذكرها في كتب الأصول، فهي إحدى الروايات عنه، وحينئذ فلم يلزم فلم يلزم منه أن رواية النوادر قد تكون ظاهر الرواية نعم تكون ظاهر الرواية إذا ذكرت في كتب الأصول أيضا كهذه المسألة؛ فإن ذكرها في كتب النوادر لا يلزم منه أن لا يكون ها ذكر في كتب الأصول، وإنما يصح ما قاله أن لو ثبت أن هذه المسألة لا ذكر لها في كتب ظاهر الرواية، وعبرة "المحيط" و"الذخيرة" لا تدل على ذلك، وحينئذ فلا وجه لجرمه بالغفلة على شراح "الهداية" الموافق كلامهم لما قدمناه، والله تعالى أعلم.

[معنى السير]

السير جمع سيرة، وهي: الطريقة في الأمور. وفي الشرع: تختص بسير النبي ﷺ في مغازيه، كذا في "الهداية".

قال في "المغرب": "وقالوا: السير الكبير، فوصفوها بصفة المذكر؛ لقيامها مقام المضاف الذي هو كتاب، كقولهم: صلاة الظهر. و"سير الكبير" خطأ كـ "جامع الصغير"، و"جامع الكبير". وحينئذ فـ "السير الكبير" - بكسر السين وفتح الياء - على لفظ الجمع، لا - بفتح السين وسكون الياء - على لفظ المفرد، كما ينطق به بعض من لا معرفة له.

واشتهر المسوط بالأصل ودا
أسبقه استة تصيفا كذا
اجامع الصغير بعده فما
فيه على الأصل لذا تقدم

[كتب الأصول. والأصل]

قدما أن كتب ظاهر الرواية تسمى بالأصول، ومنه قول "الهداية" في باب التيمم: "وعن أبي حنيفة وأبي يوسف في غير رواية الأصول". قال الشراح: "هناك رواية لأصول: رواية حامعين، والريادات، والمنسوط. ورواية غير الأصول: رواية الموارد، والأماي، والرقبات، والكيسايات، والهارونيات". وكثيرا ما يقولون: "ذكره محمد في 'الأصل'، ويفسره الشراح بـ"المنسوط"، فعمد أن الأصل مفردا هو المنسوط، اشتهر به من بين باقي كتب الأصول.

وقال في "الحر" في باب صلاة العبد عن "غاية البيان": سمي الأصل أصلا؛ لأنه صنف أولا، ثم "الجامع الصغير"، ثم "الكبير"، ثم "الريادات". وقال: إن "الجامع الصغير" صنفه محمد بعد 'الأصل'. فما فيه هو المعول عليه.

[سبب تأليف 'الجامع الصغير']

وسبب تأليفه: أنه كتب منه أبو يوسف أن يجمع له كتابا يرويه عنه عن أبي حنيفة، فجمعه له، ثم عرضه عليه فأعجبه. وهو كتاب مبارك يشتمل على ألف وخمسمائة وأتمتين وثلاثين مسألة، كما قال الزردوي. وذكر بعضهم: أن أبا يوسف مع حاله قدره لا يفارقه في سفر ولا حصر. وكان عبي الرازي يقول: "من فهم هذا الكتاب فهو أفهم أصحابا". وكانوا لا يقدرون أحدا القضاء حتى يتمحوه به.

"غاية البيان" عن فخر الإسلام: أن 'الجامع الصغير' لما عرض على

أبي يوسف استحسنته، وقال: "حفظ أبو عبد الله إلا مسائل خطأه في روايتها عنه" فلما بلغ ذلك محمداً قال: "أنا حفظتها ولكنه سي . وهي ست مسائل، ذكرها في "البحر" في باب الوتر والوافل.

[الفرق بين 'الصغير' و'الكبير']

د- في "البحر" في حث التشهد: كل تأليف لمحمد بن الحسن موصوف بـ "الصغير"، فهو باتفاق السليحيين: أبي يوسف ومحمد، بخلاف 'الكبير'، فإنه لم يعرض على أبي يوسف.

د- المحقق ابن أمير حاج الحلي في شرحه على "المنية" في بحث التسميع: "إن محمداً قرأ أكثر الكتب على أبي يوسف، إلا ما كان فيه اسم الكبير، فإنه من تصنيف محمد كـ "المضاربة الكبير"، و"المزارعة الكبير"، و"المأذون الكبير"، و"الخامع الكبير"، و"السير الكبير".

د- المحقق ابن الأمام كما في فتاوى تلميذه العلامة قاسم: "أن ما لم يحك محمد فيه خلافاً، فهو قولهم جميعاً".

[سبب تأليف "السير الكبير"]

د- الإمام شمس الأئمة السرخسي في أول شرحه على "السير الكبير": هو آخر تصنيف صنفه محمد في الفقه، ثم قال: وكان سبب تأليفه أن "السير الصغير" وقع بيد عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي - عام أهل الشام - فقال: من هذا الكتاب؟ فقليل: لمحمد العراقي، فقال: 'ما لأهل العراق والتصنيف في هذا الباب! فإنه لا علم لهم بالسير، ومعاري رسول الله ﷺ وأصحابه كانت من جانب الشام والحجاز

دون العراق؛ فإنها محدثة فتحا". فبلغ ذلك محمدا، فعاضه ذلك، وفرغ نفسه حتى صَف هذا الكتاب. وحكي أنه لما نظر فيه الأوزاعي قال: بولا ما ضمه من الأحاديث لقلت: إنه يصع العنم، وإن الله تعالى عَيْن جهة إصاة الخواب في رأيه، صدق الله العظيم: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِيمٌ﴾ (سجدة ١٧).

ثم أمر محمد أن يكتب هذا في ستين دفترا، وأن يحمل على عجمة إلى باب الحقيقة، فأعجبه ذلك، وعده من معاصر رمايه.

[وحد ترحيح الراحح عند الاحتلاف]

في "شرح الأشباه" لسيري: "قال عنماؤنا: إذا كانت الواقعة محتثا فيها، فالأفضل والمختار للمجتهد أن ينظر بالدلائل، وينظر إلى الررح عنده. والمقند يأخذ بالتصنيف الأخير. وهو السير إلا أن يختار المتشايح المتأخرون خلافه، فيجب العمل به، ولو كان قول زفر".

ويجمع است كتاب الكافي لبحاكم الشهيد فهو الكافي

مسوط شمس الأئمة ...

معتمد القول ليس يعما خلقه وليس عنه يعمن

مسوط شمس الأئمة فيه تعبير فصاة الورق، فإنه منقوب — شمس لأئمة، جمع ميم. فائدة نقب — شمس لأئمة جماعة من أئمة، منهم شمس لأئمة حنوي، ومنهم تسيد شمس الأئمة السرحسي، ومنهم شمس الأئمة محمد عبد الستار كركري، ومنهم شمس الأئمة بكر بن محمد زرخري، ومنهم شمس لأئمة عماد بن عمر بن بكر بن محمد زرخري، ومنهم شمس لأئمة سبهي، ومنهم شمس لأئمة لأور حسني، واسمه محمود، وكثيرا ما يلقب بـ "شمس الإسلام"، كذا في حاشية نوح آفندي "على الدرر والغرر" في فصل المهر.

["كتاب الكافي" للحاكم]

قال في 'فتح القدير' وغيره: "إن 'كتاب الكافي' هو جمع كلام محمد في كتبه الست التي هي كتب ظاهر الرواية".

في "شرح الأشباه" للعلامة إبراهيم اليربي: "اعلم أن من كتب مسائل الأصول 'كتاب الكافي' للحاكم الشهيد، وهو كتاب معتمد في نقل المذهب، شرحه جماعة من المشايخ، منهم شمس الأئمة السرخسي، وهو المشهور بـ "مبسوط السرخسي".

في الشيخ إسماعيل النابلسي: قال العلامة الطرسوسي: مبسوط السرخسي لا يعمل بما يخالفه، ولا يركن إلا إليه، ولا يفتي ولا يعور إلا عليه".

ذكر التميمي في طبقاته أشعارا كثيرة في مدحه، منها ما أشده لبعضهم:

عنيت بمسند محمد بن الحسن ثم سحره ما سحره من مسند

ولا عهد - لا عهد - في حب - عهد - حب مسند

في العلامة الشيخ هبة الله البعلبي في شرحه على "الأشباه": "المبسوط" للإمام الكبير محمد بن محمد بن أبي سهل السرخسي، أحد الأئمة الكبار المتكلم الفقيه الأصولي، لزم شمس الأئمة عبد العزيز الحلواني وتخرج به، حتى صار أنظر أهل زمانه، وأخذ بالتصنيف، وأمنى 'المبسوط' نحو خمسة عشر مجلدا، وهو في السجن بأوزجد، بكلمة كان فيها من الناصحين. توفي سنة أربع مائة وتسعين'.

ولمحقفة مسووظات كثيرة: منها لأبي يوسف، ومحمد ويسمى مسووظه بـ "الأصل" ومسووظ الخرحابي، وخواجه راده، ولشمس الأئمة الحنوي، ولأبي اليسر الردي، ولأبيه علي الردي، ولسيد ناصر الدين السمرقندي، ولأبي الميث نصر بن محمد.

وحيث أطلق مسووظ، فأمراد به 'مسووظ السرحسي' هذا، وهو شرح "الكافي"، و'الكافي' هذا هو كافي الحاكم الشهيد، العالم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله، ونبي قضاء حارثي، ثم ولاد الأمير أحمد، صاحب حرر ساد ودرته. سمع الحديث من كثيرين، وجمع كتب محمد بن الحسن في مختصره هذا. ذكره الذهبي، وأثنى عليه.

وقال الحاكم في "تاريخ نيسابور": ما رأيت في حملة من كتبت عنهم من أصحاب أبي حنيفة أحفظ للحديث، وأهدى برسومه، وأفهم به منه. قتل ساجدا في ربيع الأول سنة أربع وثلاثين وثلاث مائة.

وبحاكم الشهيد المختصر، و"المستقى"، و"الإشارات" وغيرها. وقول السرحسي: فرأيت الصواب في تأليف "شرح المختصر"، لا يدل على أن مسووظ السرحسي "شرح المختصر" لا شرح "الكافي" كما توهمه الخير ارمي في حاشية "الأستاذ" فإن الكافي مختصر أيضا؛ لأنه اختصر فيه كتب ظاهر الروية كما عرفت. وقد أكثر النقل في "غاية البيان" عن "الكافي" بقوة: "قال الحاكم الشهيد في مختصره المسمى بـ "الكافي"، والله تعالى أعلم.

واعلم بأن عن أبي حنيفة جاءت روايات غدت منيفة
 فلم يكن لغده حدث كما عليه أقسم الأصحاب

[القولان لمجتهد]

اعلم بأن المنقول عن عامة العلماء في كتب الأصول: أنه لا يصح في مسألة مجتهد قولان للتناقض، فإن عرف المتأخر منهما تعين كون ذلك رجوعاً، وإلا وحب ترجيح المختهد بعده شهادة قبه، كما في بعض كتب الحنفية المشهورة. وفي بعضها: أنه إن لم يعرف تاريخ، فإن نقل في أحد القولين عنه ما يقويه، فهو الصحيح عنده، وإلا فإن وجد متبع يبع الاجتهاد في المذهب، رجح بما مر من المرجحات إن وحد، وإلا يعمل بأيهما شاء بشهادة قبه. وإن كان عامياً تبع فتوى المفتي فيه الأتقى الأعم. وإن كان متفقاً تبع المتأخرين، وعمل بما هو أصوب وأحوط عنده. كذا في "التحرير" لمحقق ابن الخمار.

[اختلاف القول والرواية]

اعلم أن اختلاف الروايتين ليس من باب اختلاف القولين؛ لأن القولين يصح اختهد عليهما بخلاف الروايتين، فالاختلاف في القولين من جهة المنقول عنه لا الماقل، والاختلاف في الروايتين بالعكس، كما ذكره المحقق ابن أمير حاج في "شرح التحرير".

في ذكر بعده عن الإمام أبي بكر البليغي في "الدرر": أن الاختلاف في الرواية عن أبي حنيفة من وجوه:

١٠ - العبط في السماع، كأن يعيب حرف النبي إذا سئل عن حادثة، ويقول: 'لا يجوز'. فيشتبه على الراوي فيقل ما سمع.

١١ - أن يكون له قول قد رجع عنه ويعلم بعض من يختلف إليه رجوعه فيروي الثاني والآخر لم يعلمه فيروي الأول.

١٢ - أن يكون قال أحدهما على وجه القياس، والآخر على وجه الاستحسان، فيسمع كل واحد أحدهما، فيقل كما سمع.

١٣ - أن يكون الجواب في مسألة من وجهين: من جهة الحكم، ومن جهة الاحتياط، فينقل كل كما سمع.

فعلى ما عدا الوجه الأول يكون الاختلاف في الروايتين من جهة المنقول عنه أيضا؛ لابتداء الاختلاف فيهما على اختلاف القولين المرويين، فيكونان من باب واحد. ويؤيده أن ناقل الروايتين قد يكون واحدا، فإن إحدى الروايتين قد تكون في كتاب من كتب الأصول، والأخرى في كتب الوارد، بل قد يكون كل منهما في كتب الأصول. والكل من جمعة واحد وهو الإمام محمد . وهذا يبني الوجه الأول، ويعد الوجه الثاني، فالأظهر الاختصار على الوجهين الأخيرين، لكن لا في كل فرع اختلفت فيه الرواية، بل بعض ذلك قد يكون لأحدهما، والبعض الآخر للآخر. لكن هذا إنما يتأتى فيما يصلح أن يكون فيه قياس واستحسان، أو احتياط وغيره، نعم! يتأتى الوجهان الأولان فيما إذا اختلف الراوي.

١٤ - يقال: إن من وجوه الاختلاف أيضا، تردد المحدث في الحكم لتعارض الأدلة عنده بلا مرجح، أو لاختلاف رأيه في مدلول الدليل

الواحد، فإن الدليل قد يكون محتملاً لوجهين أو أكثر، فيبي على كل واحد جواباً، ثم قد يترجح عنده أحدهما، فينسب إليه، وهذا تراهم يقولون: "قال أبو حبيقة كذا، وفي رواية عنه كذا، وقد لا يترجح عنده أحدهما، فيستوي رأيه فيهما، ولذا تراهم يحكون عنه في مسألة القولين على وجه يفيد تساويهما عنده، فيقولون: "وفي المسألة عنه روايتان أو قولان".

[نسبة القولين إلى مجتهد]

وقد قدمنا عن الإمام القرافي: أنه لا يخل الحكم والإفتاء بغير الراجح لمجتهد أو مقعد، إلا إذا تعارضت الأدلة عند المجتهد، وعجز عن الترجيح. أي فإن له الحكم بأيهما شاء؛ لتساويهما عنده. وعلى هذا فيصح نسبة كل من القولين إليه، لا كما يقوله بعض الأصوليين من أنه لا ينسب إليه شيء منهما، وما يقوله بعضهم من اعتقاد نسبة أحدهما إليه؛ لأن رجوعه عن الآخر غير معين؛ إذ الفرض تساويهما في رأيه، وعدم ترجيح أحدهما على الآخر.

نعم! إذا ترجح عنده أحدهما مع عدم إعراضه عن الآخر ورجوعه عنه، ينسب إليه الراجح عنده، ويذكر الثاني رواية عنه، أما لو أعرض عن الآخر بالكلية، لم يبق قولاً له، بل يكون قوله هو الراجح فقط، لكن لا يرتفع الخلاف في المسألة بعد الرجوع، كما قاله بعض الشافعية، وأيده بعضهم بأن أهل عصر إذا أجمعوا على قول بعد اختلافهم، فقد حكى الأصوليون قولين في ارتفاع الخلاف السابق، فما لم يقع فيه إجماع أولى.

[مكان القولين لمجتهد]

ما ذكر في كتب الأصول عندنا من أنه لا يمكن أن يكون لمجتهد قولان - كما مر - بآئي ذلك؛ لأنه مبي - فيما يظهر على ما ذكرنا في تعارض الأدلة: أنه إذا وقع التعارض بين آيتين يصار إلى الحديث، فإن تعارض فإلى أقوال الصحابة، فإن تعارضت فإن القياس، فإن تعارض قياسان ولا ترجيح، فإنه يتحرى فيهما، ويعمل بشهادة قلبه، فإذا عمل بأحدهما، ليس له العمل بالآخر إلا بتدليل فوق التحري. قالوا: "وقال الشافعي: يعمل بأيهما شاء من غير تحري". ولهذا صار له في المسألة قولان وأكثر. وأما الروايتان عن أصحابنا في مسألة واحدة، فإنما كانتا في وقتين، فأحدهما صحيحة دون الأخرى، لكن لم تعرف المتأخرة منهما.

وعنى هذا مما يقال: أنه عن الإمام روايتان، فعند معرفة الأخير، وما يقال فيه: 'وفي رواية عنه كذا'، إما لعلمهم بأما قوله الأول، أو يكون هذه الرواية رويت عنه في غير كتب الأصول، وهذا أقرب.

لكن لا يخفى أن ما ذكرناه في تحت تعارض الأدلة مشكل؛ لأنه يلزم منه أن يكون ما فيه روايتان عن الإمام، لا يجوز فيه العمل بواحدة منهما؛ لعدم العلم بالصحيحة من ناطقة منهما، وأنه لا يسب إليه شيء منهما، كما مر عن بعض الأصوليين، مع أن ذلك واقع في مسائل لا تخصي، ونراهم يرجحون إحدى الروايتين على الأخرى، ويسبونها إليه. فالسب يظهر ما مر عن الإمام البلغي من بيان تعدد

شرح عقود رسم المفتي ٣٣ أقوال أصحاب الإمام أقواله حقيقة

الأوجه في اختلاف الرواية عن الإمام، مع زيادة ما ذكرناه من ترده في الحكمين، واحتمال كل منهما في رأيه مع عدم مرجح عنده لأحدهما من دليل، أو تحر، أو غيره. فتأمل.

- لا يخفى أن هذا الوجه الذي قلناه أكثر اضراً من الأوجه الأربعة المارة في اختلاف الروايتين؛ لشموله ما فيه استحسان، أو احتياط، وغيره.

[أقوال أصحاب الإمام الفوائد حقه]

- من فاعلم أن الإمام أبا حنيفة من شدة احتياطه وورعه، وعلمه بأن الاختلاف من آثار الرحمة - قال لأصحابه: "إن توجه لكم دليل، فقولوا به". فكان كل يأخذ برواية عنه، ويرجحها، كما حكاه في الدر المختار.

وفي "الولولحية" من كتاب الحيايات: قال أبو يوسف: "ما قلت قولاً خالفت فيه أبا حنيفة إلا قولاً قد كان قاله". وروي عن رفر أنه قال: "ما خالفت أبا حنيفة في شيء إلا قد قاله ثم رجع عنه". فهذا إشارة إلى أنهم ما سلكوا طريق الخلاف، بل قالوا ما قالوا عن احتياط ورأي؛ اتباعاً لما قاله أستاذهم أبو حنيفة.

من آخر 'احاوي القدسي': وإذا أخذ بقول واحد منهم، يعنى قطعاً أنه يكون به أخذاً بقول أبي حنيفة؛ فإنه روي عن جميع أصحابه الكبار كأبي يوسف، ومحمد، ورفر، والحسن، أنهم قالوا: "ما قلنا في مسألة قولاً إلا وهو روايتنا عن أبي حنيفة". وأقسموا عليه أيماً علاظاً، فلم يتحقق إذن في الفقه جواب ولا مذهب إلا له كيف ما كان، وما نسب إلى غيره إلا بطريق الخاز للموافقة.

إِذَا رَجَعَ الْمُتَحَدِّثُ عَنْ قَوْلٍ لَهُ يُنْقِضُ قَوْلًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَالْحُكْمِ الْمُسَوِّجِ، كَمَا سَأَلَنِي، وَحَسَنَدٌ فَمَا قَالَ أَصْحَابُهُ مُخَافِينَ لَهُ فِيهِ، لَيْسَ مَذْهَبُهُ، بَلْ صَارَتْ أَقْوَامُهُ مَذَاهِبَ هُمُ، فَكَيْفَ تَنْسِبُ إِلَيْهِ؟ وَالْحَقُّقِي إِذَا قُلِدَ أَبَا حَنِيفَةَ، وَلِذَا نَسِبَ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ.

قَدْ كُنْتَ اسْتَشْكَيْتَ ذَلِكَ، وَأُحْتِ عَلَيْهِ فِي حَاشِيَتِي 'رَدِ الْمُحْتَارِ' عَلَى لَدْرِ الْمُحْتَارِ: أَنَّ إِمَامَهُ مَا أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ أَقْوَالِهِ مَا يَتَّحِجُّ هُمُ مِنْهَا الدَّلِيلَ عَلَيْهِ، صَارَ مَا قَالُوهُ قَوْلًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عِنْدَهُمُ الْقَوَاعِدُ الَّتِي أُسِّسَ عَلَيْهَا هُمُ، فَمَنْ يَكُنْ مَرْجُوعًا عَنْهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

العمل بالحدِيث إِذَا صَحَّ

وَضَرُفٌ هَذَا مَا قَدَّمَهُ الْعَلَامَةُ الْبُزْجِي فِي أَوَّلِ تَرْجُومَتِهِ عَلَى "الْأَشْأَاءِ" عَنْ "شرح الهداية" لَأَمْرِ الشَّحْنَةِ الْكَبِيرِ، وَنَدَّ تَسَارُحَ "تَوْهْبَانِيَّةٍ" وَشَيْخِ ابْنِ الْإِمَامِ، وَنَقَضَهُ: 'إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ وَكَانَ عَلَى حِلَافِ الْمَذْهَبِ، عَمِلَ بِالْحَدِيثِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مَذْهَبَهُ، وَلَا يَخْرُجُ مَقْصُودُهُ عَنْ كَوْنِهِ حَقًّا بِالْعَمَلِ بِهِ، فَقَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ: 'إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي'. وَقَدْ حَكَى ذَلِكَ الْإِمَامُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَقَدَّمَ أَيْضًا الْإِمَامُ الشَّعْرَانِي عَنْ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ مَنْ كَانَ أَهْلًا لِنَصْرِ فِي الْمَقْصُودِ، وَمَعْرِفَةِ مُحْكَمَاتِهَا مِنْ مَسْئُومَاتِهَا. فَإِذَا نَظَرَ أَهْلُ الْمَذْهَبِ فِي الدَّلِيلِ، وَعَمِلُوا بِهِ صَحَّ سَبَبُهُ إِلَى الْمَذْهَبِ؛ لَكُونِهِ صَادِرًا مِنْ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ؛ إِذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ بَعْضُ دَلِيلِهِ رَجْعٌ عَنْهُ، وَاتَّعَ الدَّلِيلُ الْأَقْوَى، وَلِذَا رَدَّ الْحَقُّقِي

ابن الهمام على المشايخ حيث أفتوا بقول الإمامين، بأنه لا يعدل عن قول الإمام إلا لضعف دليله.

ويعني تقييد ذلك بما إذا وافق قولاً في المذهب؛ إذ لم يأدبوا في الاحتهاد فيما حرج عن المذهب بالكلية مما اتفق عليه أئمتنا؛ لأن احتهادهم أقوى من اجتهداده، فالظاهر أنهم رأوا دليلاً أرحح مما رآه حتى لم يعملوا به، وهذا قال العلامة قاسم في حق شيوخه خاتمة المحققين الكمال بن الهمام: "لا يعمل بأبحاث شيخنا التي تخالف المذهب"، وقال في تصحيحه على القدوري: "قال الإمام العلامة الحسن بن منصور بن محمود الأوزحندي المعروف بـ 'قاضي حاد' في كتاب الفتاوى: 'رسم المفتي في زماننا من أصحابنا إذا استفتي عن مسألة، إن كانت مروية عن أصحابنا في الروايات الظاهرة لا خلاف بينهم، فإنه يميل إليهم ويفتي بقولهم، ولا يخالفهم برأيه وإن كان مجتهداً متقياً؛ لأن الظاهر أن يكون الحق مع أصحابنا ولا يعدوهم، واجتهاده لا ييلع اجتهداهم، ولا يضر إلى قول من خالفهم، ولا تقبل حجته أيضاً؛ لأنهم عرفوا الأدلة، وميروا بين ما صح وثبت وبين ضده إلخ. ثم نقل نحوه عن شرح برهان الأئمة على 'أدب القضاء' للخصاف.

لكن ربما عدلوا عما اتفق عليه أئمتنا لضرورة وحوها، كما مر في مسألة الاستحجار على تعليم القرآن، ونحوه من الصاعات التي في ترك الاستحجار عليها ضياع الدين، كما قررناه سابقاً، فحيث يجوز الإفتاء بخلاف قولهم، كما نذكره قريباً عن "الخاوي القدسي"، وسيأتي بسطه أيضاً آخر الشرح عند الكلام على العرف.

[خروج المشايخ على غير عهد الإمام]

أن ما حاتف فيها الأصحاب إمامهم الأعظم، لا يخرج عن مذهبه إذا رجع المشايخ المعتزرون، وكذا ما ساء المشايخ على العرف الخادت لتغير الزمان أو بضرورة، وهو ذلك لا يخرج عن مذهبه أيضاً؛ لأن ما رجعوه ترجح عليه عندهم، مأدود به من جهة الإمام، وكذا ما نوه على تغير الزمان والضرورة، باعتبار أنه لو كان حياً لقال قد قالوه؛ لأن ما قالوه إنما هو مبني على قواعده أيضاً، فهو مقتضى مذهبه. لكن يسعى أن لا يقال: "قال أبو حنيفة كذا"، إلا فيما روي عنه صريحاً، وإنما يقال فيه: "مقتضى مذهب أبي حنيفة كذا"، كما قبلنا. ومثله تخریجات المشايخ بعض الأحكام من قواعده، أو بالقياس على قوله، ومنه قوه: "وعلى قياس قوله بكذا يكون كذا"، فهذا كنه لا يقال فيه: "قال أبو حنيفة"، نعم! يصح أن يسمى مذهبه، بمعنى أنه قول أهل مذهبه، أو مقتضى مذهبه.

وعن هذا لما قال صاحب "الدرر والعرر" في كتاب القضاء: "إذا قضى القاضي في محتجده فيه خلاف مذهبه، لا ينفذ" - قال: "أي أصل المذهب كالحتمي إذا حكم على مذهب الشافعي أو حوذه، أو بالعكس، وأما إذا حكم الحتمي بمذهب أبي يوسف، أو محمد، أو حوذهما من أصحاب الإمام، فليس حكماً بخلاف رأيه".

والظاهر أن نسبة المسائل المحرحة إلى مذهبه، أقرب من نسبة مسائل التي قال بها أبو يوسف أو محمد إليه؛ لأن المحرحة مبنية على قواعده وأصوله، وأما المسائل التي قال بها أبو يوسف ونحوه من أصحاب

شرح عقود رسم المفتي ٣٧ تحريكات المشايخ على قواعد الإمام

الإمام، فكتير منها مبني على قواعدهم حالقوا فيها قواعد الإمام؛ لأنهم لم يتزموا قواعده كلها، كما يعرفه من له معرفة بكتب الأصول.

نعم! قد يقال: إذا كانت أقوالهم روايات عنه - على ما مر - تكون تلك القواعد له أيضا؛ لابتناء تلك الأقوال عليها. وعلى هذا أيضا تكون نسبة التخريجات إلى مذهبه أقرب؛ لابتنائها على قواعده التي رجحها وبني أقواله عليها. وإذا قصي القاصي مما صح منها، بعد قضاؤه، كما ينفذ مما صح من أقوال الأصحاب.

فهذا ما ظهر لي تقريره في هذا الباب من فتح الملك الوهاب، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

وحيث لم يوجد له اختيار	فقول يعقوب هو المختار
ثم محمداً فقوله الحسن	ثم زفر وابن زياد الحسن
وقيل بالتحجير في فتواه	إن خالف الإمام أصحابه
ومن منعه من ذلك	ومنعه من حيد راجح

[الترتيب بين روايات المذهب]

قد عمت ما قررياه أنفا أن ما اتفق عليه أئمتنا، لا يخوز تحتهد في مذهبهم أن يعدل عنه رأيه؛ لأن رأيهم أصح.

وأشرت هما إلى أنهم إذا اختلفوا يقدم ما اختاره أبو حنيفة، سواء وافقه أحد أصحابه أو لا، فإن لم يوجد له اختيار، قدم ما اختاره يعقوب، وهو اسم أبي يوسف أكبر أصحاب الإمام، وعادة الإمام محمد أنه يذكر أنا يوسف بكيتته إلا إذا ذكر معه أبا حنيفة، فإنه يذكره باسمه العلم، فيقول: "يعقوب عن أبي حنيفة"، وكان ذلك بوصية من أبي يوسف، تأدياً مع شيخه أبي حنيفة - رحمهم الله جميعاً ورحمنا بهم، وأدام لهم النفع إلى يوم القيامة - وحيث لم يوجد لأبي يوسف اختيار، قدم قول محمد بن الحسن، أجل أصحاب أبي حنيفة بعد أبي يوسف، ثم بعده يقدم قول رفر والحسن بن زياد، فقولهما في رتبة واحدة، لكن عبارة "النهر": ثم يقول الحسن. وقيل: إذا خالفه أصحابه وافرد بقول، يتحيز المفتي. وقيل: لا يتحيز إلا المفتي المحتهد، فيختار ما كان دليله أقوى.

في الفتاوى السراجية: ثم الفتوى على الإطلاق على قول أبي حنيفة، ثم قول أبي يوسف، ثم قول محمد، ثم قول رفر والحسن بن زياد. وقيل: إذا كان أبو حنيفة في جانب، وصاحبه في جانب، فامتنى باختيار. والأول أصح إذا لم يكن المفتي محتهداً. ومثله في متن 'التوير' أول كتاب القضاء.

في آخر كتاب "الحاوي القدسي": ومتى لم يوجد في المسألة عن أبي حنيفة رواية، يؤخذ بظاهر قول أبي يوسف، ثم بظاهر قول محمد، ثم بظاهر قول زفر والحسن وغيرهم، الأكبر فالأكبر إلى آخر من كان من كبار الأصحاب. وقال قبله: ومتى كان قول أبي يوسف ومحمد موافق قوله، لا يتعدى عنه إلا فيما مست إليه الضرورة، وعدم أنه لو كان أبو حنيفة رأى ما رأوا، لأفتى به. وكذا إذا كان أحدهما معه. فإن خالفاه في الظاهر، قال بعض المشايخ: يأخذ بظاهر قوله. وقال بعضهم: المفتي مخير بينهما، إن شاء أفتى بظاهر قوله، وإن شاء أفتى بظاهر قولهما. والأصح أن العبرة لقوة الدليل.

وحسن أنه إذا اتفق أبو حنيفة وصاحبا على جواب، لم يجز العدول عنه إلا لضرورة، وكذا إذا وافقه أحدهما. وأما إذا انفرد أحدهما بجواب وخالفاه فيه، فإن انفرد كل منهما بجواب أيضا، بأن لم يتفقا على شيء واحد، فالظاهر ترجيح قوله أيضا. وأما إذا خالفاه واتفقا على جواب واحد، حتى صار هو في جانب وهما في جانب، فقول: يرحح قوله أيضا، وهذا قول الإمام عبد الله بن المبارك. وقيل: يتخير المفتي. وقول "السراجية": "والأول أصح إذا لم يكن المفتي مجتهدا" يفيد اختيار القول الثاني إن كان المفتي مجتهدا.

ومعنى تحييره: أنه ينظر في الدليل، فيفتي بما يظهر له، ولا يتعين عليه قول الإمام. وهذا الذي صححه في "الحاوي" أيضا بقوله: "والأصح أن العبرة لقوة الدليل؛ لأن اعتبار قوة الدليل شأن المفتي المجتهد.

فصار فيما إذا حالقه صاحبه ثلاثة أقوال: الأول: اتباع قول الإمام بلا تخيير. الثاني: التحجير مطلقاً. الثالث: وهو الأصح، التفصيل بين المجتهد وغيره، وبه حرم قاضي حاك كما يأتي. وإظهار أن هذا توفيق بين القولين حمل القول باتباع قول الإمام على المفتي الذي هو غير مجتهد، وحمل القول بالتحجير على المفتي المجتهد. وإذا لم يوحد للإمام نص، يقدم قول أبي يوسف، ثم محمد إلخ، والظاهر أن هذا في حق غير المجتهد، أما المفتي المجتهد فيتخير بما يترجح عنده دليله، نظير ما قبله.

[حكم مخالفة صاحبين لأحد]

١٠. علم من هذا: أنه لا خلاف في الأخذ بقول الإمام إذا وافقه أحدهما، ولذا قال الإمام قاضي حاك: وإن كانت المسألة مختلفاً فيها بين أصحابنا، فإن كان مع أبي حنيفة أحد صاحبيه، يأخذ بقولهما، أي بقول الإمام ومن وافقه؛ لوفور الشرائط واستجماع أدلة الصواب فيها. وإن حالقه صاحبه في ذلك، فإن كان اختلافهم اختلاف عصر و زمان كالقضاء بظاهر العدالة، يأخذ بقول صاحبيه؛ لتغيير أحوال الناس. وفي المزارعة والمعاملة ونحوها يختار قوسهما؛ لإجماع متأخريه على ذلك. وفيما سوى ذلك يخير المفتي المجتهد، ويعمل بما أفضى إليه رأيه. وقال عبد الله بن المبارك: يأخذ بقول أبي حنيفة.

١١. لكن قدّمنا أن ما نقل عن الإمام من قوله: "إذا صح الحديث فهو مذهبي"، محمول على ما لم يخرج عن المذهب بالكيفية كما ظهر

لنا من التقرير السابق، ومقتضاه حواز اتساع الدليل وإن خالف ما وافقه عليه أحد صاحبيه، ولهذا قال في "الحر" عن "التارحانية": إذا كان الإمام في جانب، وهما في جانب، حير المفتي. وإن كان أحدهما مع الإمام أخذ بقولهما، إلا إذا اصطلاح المشايخ على قول الآخر فيتبعهم، كما اختار الفقيه أبو الليث قول زفر في مسائل.

وقال في رسالته المسماة "رفع العشاء في وقت العصر والعشاء": لا يرجح قول صاحبيه أو أحدهما على قوله إلا لموجب، وهو إما لضعف دليل الإمام، وإما للضرورة والتعامل، كترجيح قولهما في المزارعة والمعاملة، وإما لأن خلافهما له بسبب اختلاف العصر والزمان، وأنه لو شاهد ما وقع في عصرهما لوافقهما، كعدم القضاء بظاهر العدالة.

في ذلك ما قاله العلامة المحقق الشيخ قاسم في "تصحيحه"، ونصه: على أن المجتهدين لم يفقدوا حتى نظروا في المختلف، ورجحوا وصححوا، فشهدت مصفاقتهم ترجيح قول أي حنيفة، والأخذ بقوله إلا في مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على قولهما، أو قول أحدهما وإن كان الآخر مع الإمام، كما اختاروا قول أحدهما فيما لا نص فيه للإمام؛ للمعاني التي أشار إليها القاضي، بل اختاروا قول زفر في مقابلة قول الكل لنحو ذلك. وترجيحاتهم وتصحيحاتهم باقية، فعلينا اتساع الراجح والعمل به، كما لو أفتوا في حياتهم.

قال العلامة البيري: "والمراد بالاجتهاد أحد الاجتهادين، وهو المجتهد في المذهب، وعرف بأنه: المتمكن من تخريج الوجوه على مخصوص

شرح عقود رسم المفتي ٤٢ المفتي في زماننا لا يرجح بل يتبع إمامه، أو المتبحر في مذهب إمامه، المتمكن من ترجيح قول له على آخر أطلقه". وسيأتي توضيحه.

فليس إلا القول بالتفصيل	والآن لا ترجح بالدلائل
فأحد الذي هم قد وضع	ما لم يجد خلافه المصحح
مقدّم بعض صححه وصح	وسا زاهما قد أحبا
مقدّم في سعة وحسن	مددك ما قد، حقا الف

[المفتي في زماننا لا يرجح بل يتبع]

قد عمت أن الأصح تخيير المفتي المجتهد، فيفتي بما يكون دليله أقوى، ولا يزمه المشي على التفصيل. ولما انقطع المفتي المجتهد في زماننا ولم يبق إلا المقيد المخلص، وحب علينا اتباع التفصيل، فتفتي أو لا بقول الإمام ثم وثم. ما لم نر المجتهدين في المذهب صححوا خلافه؛ لقوة دليبه، أو لتعير الزمان، أو نحو ذلك مما يظهر لهم، فنتبع ما قالوا كما لو كانوا أحياء وأفتونا بذلك. كما علمته أنما من كلام العلامة قاسم؛ لأهم أعلم وأدرى بالمذهب، وعلى هذا عملهم، فإننا رأيناهم قد يرجحون قول صاحبيه تارة، وقول أحدهما تارة، وتارة قول رفر في سعة عشر موضعاً، ذكرها اليربي في رسالة، ولسيدي أحمد الحموي مضومة في ذلك، لكن بعض مسائلها مستدرك؛ لكونه لم يختص به زفر. وقد نظمت في ذلك منظومة فريدة أسقطت منها ما هو مستدرك، وزدت على ما نظمته الحموي عدة مسائل، وقد ذكرت هذه المنظومة في حاشيتي "رد المختار" من باب النفقة.

[الإفتاء بقول غير الإمام]

في "البحر" من كتاب القضاء: فإن قلت: كيف جاز للمشايخ الإفتاء بقول غير الإمام الأعظم مع أنهم مقدون؟ قلت: قد أشكل عليّ ذلك مدة طويلة، ولم أر فيه جواباً إلا ما فهمته الآن من كلامهم، وهو أنهم نقضوا عن أصحابنا: "أنه لا يخل لأحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا"، حتى نقل في "السراحية": إن هذا سبب مخالفة عصام للإمام، وكان يفتي بخلاف قوله كثيراً؛ لأنه لم يعلم الدليل، وكان يظهر له دليل غيره فيفتي به.

إن هذا الشرط كان في رمانهم، أما في رماننا فيكتفى بالحفظ كما في "القمية" وغيرها، فيحل الإفتاء بقول الإمام، بل يجب، وإن لم نعلم من أين قال؟ وعلى هذا فما صحّحه في "الحاوي" - أي من أن الاعتار لقوة الدليل - مني على ذلك الشرط، وقد صحّحوا أن الإفتاء بقول الإمام، فينتج من هذا: أنه يجب علينا الإفتاء بقول الإمام وإن أفتى المشايخ بخلافه؛ لأنهم إما أفتوا بخلافه لفقد الشرط في حقهم، وهو الوقوف على دليله، وأما نحن فلنا الإفتاء وإن لم نقف على دليله. وقد وقع للمحقق ابن اضمّام في مواضع، الرد على المشايخ في الإفتاء بقولهم، بأنه لا يُعدل عن قوله إلا لضعف دليله، لكن هو أهل للنظر في الدليل، ومن ليس بأهل للنظر فيه، فعليه الإفتاء بقول الإمام.

[أهلية النظر والفتوى]

والمُرَاد بالأهلية ههنا، أن يكون عارفاً مميّزاً بين الأقاويل، له قدرة على ترجيح بعضها على بعض، ولا يصير أهلاً للفتوى ما لم يصير صوابه أكثر من خطأه؛ لأن الصواب متى كثر فقد غلب، ولا عبرة في المعلوم بمقارنة العالِم؛ فإن أمور الشرع مبنيّة على الأعم الأعجب، كذا في 'الولولجية' وفي مناقب الكردي: قال ابن المبارك وقد سئل: "متى يحل لرجل أن يفتي ويبي القضاء؟" قال: إذا كان بصيراً بالحدّث والرأي، عارفاً بقول أبي حنيفة، حافظاً له، وهذا محمول على إحدى الروايتين عن أصحابنا، وقبل استقرار المذهب، أما بعد استقراره، فلا حاجة إليه؛ لأنه يمكنه التقليد".

ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من عدم الانتظام، وهذا اعترضه محشيه الخير الرملي بأن قوله: "يجب علينا الإفتاء بقول الإمام، وإن لم نعلم من أين قال" مضاد لقول الإمام لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا حتى نعلم من أين قما؛ إذ هو صريح في عدم حوار الإفتاء لغير أهل الاحتجاج، فكيف يستدل به على وجوبه؟ فنقول: ما يصدر من غير أهل ليس بإفتاء حقيقة، وإنما هو حكاية عن اجتهد أنه قائل بكذا، وباعتبار هذا الملاحظ تحوّر حكاية قول غير الإمام، فكيف يجب علينا الإفتاء بقول الإمام وإن أفتى منشايع بخلافه؟ ونحن إنما نخكي فتواهم لا غير، فليتأمل.

شرح عقود رسم المفتي ٤٥ لا يجوز الفتوى بقولنا حتى يعلم .

١٠٠٠٠٠ أن المشايخ اطلعوا على دليل الإمام، وعرفوا من أين قال، واطلعوا على دليل أصحابه، فيرجحون دليل أصحابه على دليله، فيفتون به. ولا يظن بهم أنهم عدلوا عن قوله لجهلهم بدليته؛ فإننا نراهم قد شحنوا كتبهم بنصب الأدلة، ثم يقولون: "الفتوى على قول أبي يوسف" مثلاً. وحيث لم نكن نحن أهلاً للنظر في الدليل، ولم نصل إلى رتبته في حصول شرائط التفريع والتأصيل، فعلياً حكاية ما يقولونه؛ لأنهم هم أتباع المذهب الذين نصبوا أنفسهم لتقريره وتحريره باجتهادهم.

١٠٠٠٠٠ إلى ما قدمناه من قول العلامة قاسم: "إن المجتهدين لم يفقدوا حتى نظروا في المختلف، ورجحوا وصححوا إلى أن قال: فعلينا اتباع الراجح والعمل به، كما لو أفتوا في حياتهم".

١٠٠٠٠٠ "فتاوى العلامة ابن الشلبي": ليس للقاضي ولا للمفتي العدول عن قول الإمام إلا إذا صرح أحد من المشايخ بأن الفتوى على قول غيره. فليس للقاضي أن يحكم بقول غير أبي حنيفة في مسألة لم يرحح فيها قول غيره، ورجحوا فيها دليل أبي حنيفة على دليله، فإن حكم فيها فحكمه غير ماض، ليس له غير الانتقاض.

[لا يجوز الفتوى بقولنا حتى يعلم من أين قلنا]

١٠٠٠٠٠ أن قول الإمام: "لا يخل لأحد أن يفتي بقولنا إلخ" يحتمل معنيين: ١٠٠٠٠٠ أن يكون المراد به ما هو المتبادر منه، وهو أنه إذا ثبت عنده مذهب إمامه في حكم كوجوب الوتر مثلاً، لا يخل له أن يفتي بذلك حتى يعلم دليل إمامه. ولا شك أنه على هذا خاص بالمفتي المجتهد دون

المفتي المحض؛ فإن التقليد: "هو الأخذ بقول الغير بغير معرفة دليبه". قالوا: فخرج أخذه مع معرفة دليبه، فإنه ليس بتقييد؛ لأنه أخذ من الدليل لا من اجتهد. بل قيل: إن أخذه مع معرفة دليبه نتيجة الاجتهاد؛ لأن معرفة الدليل إما تكون للمجتهد؛ لتوقفها على معرفة سلامته من المعارض، وهي متوقفة على استقرار الأدلة كلها، ولا يقدر على ذلك إلا المجتهد. أما مجرد معرفة أن المجتهد الفلاني أخذ الحكم الفلاني من الدليل الفلاني، فلا فائدة فيها. فلا بد أن يكون المراد من وجوب معرفة الدليل على المفتي، أن يعرف حاله، حتى يصح له تقييده في ذلك مع الجزم به، وإفتاء غيره به، وهذا لا يتأتى إلا في المفتي المجتهد في المذهب، وهو المفتي حقيقة، أما غيره فهو ناقل.

كون المراد هذا بعيد؛ لأن هذا المفتي حيث لم يكن وصل إلى رتبة الاجتهاد انطلق يلزمه التقليد من وصل إليها، ولا يلزمه معرفة دليل إمامه إلا على قول. قال في التحرير:

غير مجتهد انطلق يلزمه التقليد، وإن كان مجتهدا في بعض مسائل الفقه، أو بعض العلوم كالفرائض، على القول بتحزئ الاجتهاد وهو الحق، فيقيد غيره فيما لا يقدر عليه. وقيل في العالم: إنما يلزمه التقليد بشرط تبين صحة مستند المجتهد، وإلا لم يجز له تقليده.

والأول قول الجمهور، والثاني قول لبعض المعتزلة، كما ذكره شارحه، فقوله: "يلزمه التقليد" مع ما قدمناه من تعريف التقليد، يدل على أن معرفة الدليل للمجتهد المطلق فقط، وأنه لا يلزم غيره ولو كان ذلك الغير مجتهدا في المذهب.

لكن نقل الشارح عن الزركشي من الشافعية: "أن إطلاق إلحاقه بالعامي الصرف فيه نظر، لا سيما في أتباع المذاهب المتبحرين؛ فإنهم لم ينصبوا أنفسهم بصبغة المقدنين، ولا شك في إلحاقهم باجتهدين؛ إذ لا يقلد مجتهد مجتهدا، ولا يمكن أن يكون واسطة بينهما؛ لأنه ليس لنا سوى حائتين. قال ابن المير: والمحتر أقدم مجتهدون ملتزمون أن لا يحدثوا مذهبا. أما كونهم مجتهدين فلأن الأوصاف قائمة بهم، وأما كونهم ملتزمين أن لا يحدثوا مذهبا فلأن إحداث مذهب زائد بحيث يكون لفروعه أصول وقواعد مبينة لسائر قواعد المتقدمين، فمتعذر الوجود؛ لاستيعاب المتقدمين سائر الأساليب. نعم! لا يمتنع عليهم تقيد إمام في قاعدة، فإذا ظهر له صحة مذهب غير إمامه في واقعة، لم يجز له أن يقلد إمامه، لكن وقوع ذلك مستبعد؛ لكمال نظر من قبله.

من لا يحسن أن يكون المراد الإفتاء بقول الإمام تخريجا واستنباطا من أصوله.

قال في "التحرير" وشرحه:

من لا يحسن: "إفتاء غير المجتهد بمذهب مجتهد تخريجا على أصوله لا نقل عينه: إن كان مطلعا على مبانيه - أي مأخذ أحكام المجتهد - أهلا للنظر فيها، قادرا على التفريع على قواعده، متمكنا من الفرق والجمع والمناظرة في ذلك، بأن يكون له ملكة الاقتدار على استنباط أحكام

مسعد وما استبعده غير بعيد كما أفاده في شرح التحرير، فإنه وقع في مثل أصحاب الإمام الأعظم، فإنهم حالقوه في بعض الأصول وفي فروغ كثيرة جدا، ح.

الفروع المتحددة التي لا نقل فيها عن صاحب المذهب من الأصول التي مهّدها صاحب المذهب، وهذا المسمى باجتهد في المذهب جاز، وإلا يكن كذلك لا يجوز.

وفي "شرح البديع" للمهدي: "وهو المختار عند كثير من المحققين من أصحابنا وغيرهم، فإنه نقل عن أبي يوسف وزفر وغيرهما من أئمتنا أنهم قالوا: 'لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا'. وعبارة بعضهم: 'من حفظ الأقاويل ولم يعرف الحجج، فلا يحل له أن يفتي فيما اختلفوا فيه'."

وقيل: جاز بشرط عدم مجتهد، واستقره العلامة. وقيل: يجوز مطلقاً، أي سواء كان مطعماً على المأخذ أم لا، عدم المجتهد أم لا، وهو مختار صاحب "البديع" وكثير من العلماء؛ لأنه ناقل، فلا فرق فيه بين العالم وغيره. وأجيب بأنه ليس الخلاف في النقل، بل في التحريج؛ لأن النقل لعين مذهب المجتهد، يقبل بشرائط الراوي من العدالة وغيرها اتفاقاً. انتهى ملخصاً.

ويظهر مما ذكره المهدي: أن هذا غير حاص بأقوال الإمام بل أقول أصحابه كذلك. وأن المراد باجتهد في المذهب هم أهل الطيقة الثالثة من الطبقات السبع المارة. وأن الطيقة الثانية - وهم أصحاب الإمام - أهل اجتهاد مطلق إلا أنهم قلّده في أغلب أصوله وقواعده، بناء على أن المجتهد له أن يقلد آخر، وفيه عن أبي حنيفة روايتان.

ويؤيد الجواز مسألة أبي يوسف لما صلى الجمعة، فأخبروه بوجود فارة في حوض الحمام، فقال: "نقلد أهل المدينة". وعن محمد: 'يقلد أعم منه"، أو على أنه وافق اجتهدهم فيها اجتجاده. وحيث نقل مثل هذا عن بعض الأئمة الشافعية، كالقفال، والشيخ أبي علي، والقاضي حسين، أنهم يقولون: "لسا مقدين للشافعي، بل وافق رأينا رأيه"، يقال مثله في أصحاب أبي حنيفة، مثل أبي يوسف ومحمد بالأولى. وقد خالفوه في كثير من الفروع، ومع هذا لم تخرج أقوالهم عن المذهب. كما مر تقريره.

فقد تحرر مما ذكرناه أن قول الإمام وأصحابه: "لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا؟" - محمول على فتوى المجتهد في المذهب بطريق الاستنباط والتخريج، كما علمت من كلام "التحرير" و"شرح البديع" - والظاهر اشتراك أهل الطبقة الثالثة والرابعة والخامسة في ذلك - وأن من عداهم يكتفي بالنقل، وأن علينا اتباع ما نقلوه لنا عنهم من استنباطهم الغير المنصوصة عن المتقدمين، ومن ترحيحاتهم، ولو كانت لغير قول الإمام، كما قررناه في صدر هذا البحث: لأنهم

أو عني معطوف على قوله: عني أن المجتهد. **كما مر تقريره** ثم رأيت خط من 'ثقة به ما نصه: قال ابن اسقر في "طقات الشافعية": فائدة: قال ابن رهاو في الأوسط: احتف أصحاب وأصحاب أبي حنيفة في المري واس سريح وأبي يوسف ومحمد بن الحسن، فقيل: محتدون مطلقا، وقيل: في المذهبين، وقال إمام الحرمين: أرى كل اختيار المري تخريجا، فإنه لا يخالف أصول الشافعي، لا كأبي يوسف ومحمد، فإنهما يخالفان صاحبهما، قال الرافعي في باب الوصوء: تعردات المري لا تعد من المذهب إذا لم يخرجها على أصل الشافعي.

شرح عقود رسم المفتي ٥٠ ابن اھمام من اھل الترحیح

لم يرجحوا ما رجحوه جزافاً، وإنما رجحوا بعد اطلاعهم على المأخذ، كما شهدت مصنفاتهم بذلك، خلافاً لما قاله في "البحر".

[ابن اھمام من اھل الترحیح]

كلام "البحر" صريح في أن المحقق ابن اھمام من اھل الترحیح، حيث قال عنه: "إنه اھل للنظر في الدلیل". وحیث قد اتساع فيما یحققه ویرجحه من الروایات أو الأقوال، ما لم یخرج عن المذهب؛ فإنه له اختیارات خالف فیها المذهب، فلا یتابع عینها كما قاله تسمیة العلامة قاسم. وكيف لا یكون اھلاً لذلك، وقد قال فی بعض أقرانه -وهو البرهان الأنباری-: "لو طلبت حجج الدین ما كان فی بدنا من یقوم بها غیره".

بل قد صرح العلامة المحقق شیخ الإسلام علی المقدسی فی شرحه علی "نظم الكنز" فی باب نکاح الرقیق: "أن ابن اھمام بلغ رتبة الاجتهاد". وكذلك نفس العلامة قاسم من اھل تلك الكتیبة؛ فإنه قال فی أول رسالته المسماة "رفع الاشتباه عن مسألة المیاء": لما منع عماؤنا -رضی الله عنهم- من كان له اھلیة النظر من محض تقیدهم، علی ما رواه الشیخ الإمام العالم العلامة أبو إسحاق إبراهیم بن یوسف، قال: حدثنا أبو یوسف عن أبي حنیفة أنه قال: "لا یحل لأحد أن یفتی بقولنا ما لم یعرف من أين قناه" تتبعنا ما حذرهم، وحصلت منها -بحمد الله تعالى- على الكثير، ولم أقنع بتقلید ما فی صحف كثير من المصنفین إلخ.

وقال في رسالة أخرى: وإني - والله الحمد- لأقول كما قال الطحاوي لابن حريوية: "لا يقند إلا عصي أو غبي".

ويؤخذ من قول صاحب "البحر": يجب علينا الإفتاء بقول الإمام الخ، أنه نفسه ليس من أهل النظر في الدليل، فإذا صحح قولاً مخالفاً لتصحيح غيره لا يعتبر، فضلاً عن الاستنباط والتخريج على القواعد، خلافاً لما ذكره البيري عند قول صاحب "البحر" في كتابه "الأشباه": "النوع الأول معرفة القواعد التي ترد إليها، وفرعوا الأحكام عليها، وهي أصول الفقه في الحقيقة، وبها يرتقي الفقيه إلى درجة الاجتهاد، ولو في الفتوى، وأكثر فروعه ظفرت به. الخ.

فقال البيري بعد أن عرف المجتهد في المذهب بما قدمناه عنه: "وفي هذا إشارة إلى أن المؤلف قد بلغ هذه المرتبة في الفتوى وزيادة، وهو في الحقيقة قد من الله تعالى عليه بالاطلاع على خبايا الزوايا، وكان من جملة الحفاظ المطلعين. إذ لا يخفى أن ظفره بأكثر فروع هذا النوع لا يلزم منه أن يكون له أهلية النظر في الأدلة التي دل كلامه في "البحر" على أنها لم تحصل له، وعلى أنها شرط للاجتهاد في المذهب، فتأمل.

ثم إذا لم توجد الرواية عن عمالنا ذوي الدراية
واختلف الدين قد تأخروا
من حيث لم توجد لهؤلاء
مقالة واختيج للإفتاء
فليس يجسر على الأحكام سوى شقي خاسر المرام

[طريق الإفتاء عند عدم الرواية]

قال في آخر "الحاوي القدسي": ومتى لم يوجد في المسألة عن أبي حنيفة رواية، يؤخذ بظاهر قول أبي يوسف، ثم بظاهر قول محمد، ثم بظاهر قول رفر والحسن وغيرهم، الأكبر فالأكبر، هكذا إلى آخر من كان من كبار الأصحاب.

وإذا لم يوجد في احادثة عن واحد منهم جواب ظاهر، وتكلم فيه المستايح المتأخرون قولاً واحداً، يؤخذ به. فإن اختلفوا يؤخذ بقول الأكثرين مما اعتمد عليه الكبار المعروفون، كأبي حمص وأبي جعفر وأبي الليث والطحاوي وغيرهم، فيعتمد عليه.

وإن لم يوجد منهم جواب البتة نصاً، ينظر المفتي فيها نظر تأمل وتدبر واجتهاد؛ ليحد فيها ما يقرب إلى الخروج عن العهدة، ولا يتكلم فيها جُرأفاً؛ منصبه وحرمة. وليخش الله تعالى ويراقبه؛ فإنه أمر عظيم لا يتجاسر عليه إلا كل جاهل شقي".

في الخاتمة: "وإن كانت المسألة في غير ظاهر الرواية، إن كانت توافق أصول أصحابها يعمل بها. فإن لم يجد لها رواية عن أصحابنا، واتفق فيها المتأخرون على شيء، يعمل به. وإن اختلفوا، يجتهد ويفتي بما هو صواب عنده. وإن كان المفتي مقلداً غير مجتهد يأخذ بقول من هو أفقه الناس عنده، ويصيف الجواب إليه، فإن كان أفقه الناس عنده في مصر آخر، يرجع إليه بالكتاب ويكتب بالخواص، ولا يجازف؛ خوفاً من الافتراء على الله تعالى بتحريم الحلال وضده".

['لا بد للعالم من "لا أدري"]

فمن وقوله: "وإن كان المفتي مقلداً غير مجتهد إلخ. يفيد أن المقلد يحض ليس له أن يفتي فيما لم يجد فيه نصاً عن أحد. ويؤيده ما في 'البحر' عن 'التاترخانية': وإن اختلف المتأخرون أخذ بقول واحد، فلو لم يجد من المتأخرين يجتهد برأيه، إذا كان يعرف وجوه الفقه ويشاور أهله".

فقله: "إذا كان يعرف" إلخ. دليل على أن من لم يعرف ذلك، بل قرأ كتاباً أو أكثر، وفهمه وصار له أهلية المراجعة والوقوف على موضع الحادثة من كتاب مشهور معتمد - إذا لم يجد تلك الحادثة في كتاب - ليس له أن يفتي فيها برأيه، بل عليه أن يقول: "لا أدري"، كما قال من هو أحل منه قدراً من مجتهد الصحابة ومن بعدهم، بل من أيد بالوحي، صلى الله تعالى عليه وسلم.

شرح عقود رسم المفتي ٥٤ الإفتاء بالقواعد في بعض الحوادث
والغالب أن عدم وحدانية النص لقلة اطلاعه، أو عدم معرفته بموضع
المسألة المذكورة فيه؛ إذ قلَّ ما تقع حادثة إلا ولها ذكر في كتب
المذهب، إما عينها أو بذكر قاعدة كلية تشتملها.

[الإفتاء بالقواعد في بعض الحوادث]

ولا يكتفى بوجود نظيرها مما يقاربها؛ فإنه لا يأمن أن يكون بين حادثة
وما وجده فرق، لا يصل إليه فهمه، فكم من مسألة فرّقوا بينها وبين
نظيرتها، حتى ألفوا كتب الفروق لذلك، ولو وكل الأمر إلى أفهامنا
لم ندرك الفرق بينهما، بل قال العلامة ابن نجيم في "الفوائد الربية":
"لا يحل الإفتاء من القواعد والضوابط، وإنما على المفتي حكاية النقل
الصريح كما صرحوا به". وقال أيضا: "إن المقرر في الأربعة المذاهب
أن قواعد الفقه أكثرية لا كمية". نقله البيري.

فعلى من لم يجد نقلا صريحا أن يتوقف في الخواب، أو يسأل من هو
أعلم منه ولو في بدعة أخرى، كما يعلم مما نقدها عن "الخانية". وفي
"الظهرية": "وإن لم يكن من أهل الاجتهاد لا يحل له أن يفتي إلا
بطريق الحكاية، فيحكي ما يحفظ من أقوال الفقهاء". نعم! قد توحد
حوادث عرفية غير مخالفة للنصوص الشرعية، فيفتي المفتي بها كما
سندكره آخر المنظومة.

وههنا ضوابط محرره	غدت لدى أهل النّهي مقرّره
عن رواية بها الغير أخذ	مثل تيمّم لمن حمرا نَبَذَ
وفي مسائل ذوي الأرحام قد	أفتوا بما يقوله محمد
لا تسع عن من شاة	عن من شاة
عن من شاة	عن من شاة
عن من شاة	عن من شاة
عن من شاة	عن من شاة
عن من شاة	عن من شاة
عن من شاة	عن من شاة
عن من شاة	عن من شاة
عن من شاة	عن من شاة

[قواعد المرجح من الأقوال]

جمعت في هذه الأبيات قواعد ذكروها مفرقة في الكتب، وجعلوها علامة على المرجح من الأقوال.

[الفتوى في العبادات]

ما في "شرح المنية" لديرهان إبراهيم الحبي من فصل التيمّم حيث قال: "فلنّه در الإمام الأعظم ما أدقّ نظره! وما أسدّ فكره! وإلا ما جعل العلماء الفتوى على قوله في العبادات مطلقاً، وهو الواقع بالاستقراء

ما لم يكن عنه رواية كقول المخالف، كما في ظهارة الماء المستعمل، والتيمم فقط عند عدم غير نبذ التمر".

[الفتوى في القضاء وما يتعلق به]

ما في "الحر" قيل فصل الحبس، قال: وفي "القنية" من باب المفتي: الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء؛ لريادة تجربته، وكذا في "المزانية" من القضاء، أي حصول ريادة العلم له بتجربته، ولهذا رجع أبو حنيفة عن القول بأن الصدقة أفضل من حج التطوع، لما حج وعرف مشقته. راد في "شرح البيهقي على الأئمة": أن الفتوى على قول أبي يوسف أيضا في الشهادات. قلت: لكن هي من توابع القضاء. وفي "الحر" من كتاب الدعوى: "لو سكنت المدعى عليه ولم يجب، يزل مكرًا عندهما، أما عند أبي يوسف فيحبس إلى أن يجيب، كما قال الإمام السرخسي. والفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء، كما في "القنية" و"المزانية"، فقد أفتيت بأنه يجب إلى أن يجيب".

[الفتوى في مسائل ذوي الأرحام]

ما في متن "المنتقى" وغيره في مسألة القسمة على ذوي الأرحام: "وبقول محمد يفتي". قال في "سكب الأهر": أي في جميع توريث ذوي الأرحام، وهو أشهر الروايتين عن الإمام أبي حنيفة وبه يفتي، كذا قاله الشيخ سراج الدين في "شرح فرائضه". وقال في "الكافي": "وقول محمد أشهر الروايتين عن أبي حنيفة في جميع ذوي الأرحام، وعليه الفتوى".

[ترجح الاستحسان على القياس]

ما في عامة الكتب: من أنه إذا كان في مسألة قياس واستحسان، ترجح الاستحسان على القياس إلا في مسائل، وهي إحدى عشرة مسألة على ما في "أحناس الماضفي"، وذكرها العلامة ابن خيم في شرحه على "المبار"، ثم ذكر أن نجم الدين السبكي أوصلها إلى اثنين وعشرين.

وذكر قبله عن "التلويح": أن الصحيح أن معنى الرجحان هنا تعيين العمل بالراجح، وترك العمل بالمرجوح. وظاهر كلامه فخر الإسلام أنه الأولوية، حتى يجوز العمل بالمرجوح.

[يترجح ظاهر الرواية]

ما في قضاء "البحر": من أن ما حرج عن ظاهر الرواية، فهو مرجوع عنه. والمرجوع عنه لم يبق قولاً للمحتشد كما ذكروه. وقدمنا عن "أنفع المسائل": أن القاضي المقلد لا يجوز له أن يعكس إلا عما هو ظاهر المذهب، لا بالرواية الشاذة إلا أن ينصوا على أن الفتوى عيها. وفي قضاء الفوائت من "البحر": "أن المسألة إذا لم تذكر في ظاهر الرواية، وثبتت في رواية أخرى، تعين النصير إليها".

[عدم العدول عن الدراية]

السادسة: ما في "شرح المبية" في نخت تعديل الأركان بعد ما ذكر اختلاف الرواية عن الإمام في الظمانية، هل هي ستة أو واحدة؟ وكذا القومة والجلسة، قال: "وأنت عمت أن مقتضى الدليل الرجوح كما

قاله التسيح كمال الدين، ولا ينبغي أن يعدل عن الدراية إذا وافقتها رواية". والدراية بالنقل المهمة تستعمل بمعنى الدليل كما في "المستصفى". ويؤيده ما في آخر 'الخواوي القدسي': "إذا احتتمت الروايات عن أبي حنيفة في مسألة، فالأولى بالأخذ أقواها حجة".

[رواية عدم الكفر راجحة]

ما في 'البحر' من باب المرتد نقلا عن "الفتاوى الصغرى": "الكفر شيء عظيم ولا تجعل المؤمن كافر متى وجدت رواية أنه لا يكفر". ثم قال: ولدي تحرير: أنه لا يفتى بكفر مسلمة أمكن حمل كلامه على محمل حسن، أو كان في كفره اختلاف، ولو رواية ضعيفة".

[لا بد من الأخذ بالمرجوع إليه]

ما في "البحر" مما قدمناه قريبا: "من أن المرجوع عنه لا يبق مذهباً بمجتهد، وحينئذ فيجب طلب القول الذي رجع إليه والعمل به؛ لأن الأول صار بمنزلة الحكم المنسوح". وفي "البحر" أيضا عن "التوسيع": أن ما رجع عنه المجتهد لا يجوز الأخذ به.

ودكر في "شرح التحرير": "إن عدم التأخر فهو مذهبه، ويكون الأول منسوحاً، وإلا حكى عنه القولان من غير أن يحكم على أحدهما بالرجوع".

[يقدم المتن ثم الشروح ثم الفتاوى]

١- ما ذكره العلامة قاسم في "تصحيحه": "أن ما في المتن مصحح تصحيحاً التزامياً، والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح الالتزامي".

قلت: حاصله أن أصحاب المتن التزموا وضع القول الصحيح، فيكون ما في غيرها مقابل الصحيح، ما لم يصرح بتصحيحه، فيقدم عليها؛ لأنه تصحيح صريح، فيقدم على التصحيح الالتزامي.

وفي شهادات "الخيرية" في جواب سؤال: المذهب الصحيح المفتى به الذي مشى عليه أصحاب المتن الموضوع لنقل الصحيح من المذهب الذي هو ظاهر الرواية "أن شهادة الأعمى لا تصح". ثم قال: وحيث علم أن القول هو الذي تواردت عليه المتن، فهو المعتمد المعمول به؛ إذ صرحوا بأنه إذا تعارض ما في المتن والفتاوى، فالمتعمد ما في المتن، وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى.

وفي فصل الحبس من "البحر": "والعمل على ما في المتن؛ لأنه إذا تعارض ما في المتن والفتاوى، فالمتعمد ما في المتن، كما في "أنفع الوسائل". وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى. أي لما صرح به في "أنفع الوسائل" أيضاً في مسألة قسمة الوقف حيث قال: 'لا يفتى بنقول الفتاوى، بل نقول الفتاوى إما يستأنس بها إذا لم يوجد ما يعارضها من كتب الأصول ونقل المذهب، أما مع وجود غيرها لا ينتفت إليها خصوصاً إذا لم يكن نص فيها على الفتوى'.

في بعض كتب المتأخرين نقلا عن "إيضاح الاستدلال على إبطال الاستبدال" لقاضي القصاة شمس الدين الخريزي، أحد شراح 'أهداية': 'أن صدر الدين سليمان قال: إن هذه الفتاوى هي اختيارات المتأخرين، فلا تعارض كتب المذهب'. قال: وكذا كان يقول غيره من مشايخنا، وبه أقول.

[المتون المعتبرة]

• لا يخفى أن المراد بالمتون المتبعة كـ "أهداية" و"مختصر القدوري"، و"المختار"، و"إنقاية"، و"نوقاية"، و"الكنز"، و"المنقى"، فإنها المصنوعة لنقل المذهب مما هو ظاهر الرواية، خلافاً من "الغرر" مثلاً حسروا، و"متن التنوير" لثمرتاشي الغزي؛ فإن فيهما كثيراً من مسائل الفتاوى.

وسائق الأقوال في أحايه وممنقى الآخر ذو مزيه

وفي سواهما اعتمد ما أخرؤا دليبه لأنه المنحز

كما هو العادة في أهدايه وحوها لراجع

لذا إذا ما احدا قد عبدا به ونعينا سواء اهتم

[تقسيم التصحيح لأثره]

أي إن أول الأقوال الواقعة في "فتاوى الإمام قاضي خان" له مرتبة على غيره في الرجحان؛ لأنه قال في أول الفتاوى: "وفيما كثرت فيه الأقاويل من المتأخرين، اقتصرنا على قول أو قولين، وقدمت ما هو الأصهر. وافتتحت بما هو الأشهر؛ إجابة لمطالبين وتيسيراً على الراغبين". وكذا

صاحب 'ملتقى الأبحر' التزم بتقديم القول المعتمد.

وما عدهما من الكتب التي تذكر فيها الأقوال بأدلتها كـ 'الهداية' و'شروحها'. و'شروح' 'الكنز'. و'كافي السفي'. و'البدائع' وغيرها من الكتب المبسوطة، فقد جرت العادة فيها عند حكاية الأقوال أنهم يؤخرون قول الإمام، ثم يذكرون دليل كل قول، ثم يذكرون دليل الإمام متصمنا لجواب عما استدل به غيره. وهذا ترجيح له إلا أن ينصوا على ترجيح غيره.

د. شيخ الإسلام العلامة ابن التلي في فتاواه: "الأصل أن العمل على قول أي حنيفة، ولذا ترجح المتأخير دليله في الأغلب على دليل من حاله من أصحابه، ويحيون عما استدل به مخالفه، وهذا أمانة العمل بقوله، وإن لم يصرحوا بالفتوى عليه؛ إذ الترجيح كصريح التصحيح". وفي آخر المستقصى للإمام السفي إذا ذكر في المسألة ثلاثة أقوال، فالراجح هو الأول أو الأخير لا الوسط.

وينبغي تقييده بما إذا لم تعلم عادة صاحب ذلك الكتاب، ولم يذكر الأدلة. أما إذا علمت كما مر عن "الخانية" و'ملتقى' فتبع، وأما إذا ذكرت الأدلة، فالمرجح الأخير كما قلنا.

لو ذكروا قولين مثلاً وعللوا أحدهما، كان ترجيحاً له على غير المعلل، كما أفاده الخير الرملي في كتاب العصب من فتاواه "الخيرية". ونظيره ما في "التحرير" وشرحه في فصل الترجيح في المتعارضين: "أن الحكم الذي تعرض فيه للعلة يترجح على الحكم الذي لم يتعرض فيه لها؛ لأن ذكر علته يدل على الاهتمام به والحث عليه".

صَحَّحَ واحد فذلك المعتمد
والأظهر المختار، ذا والأوجه
منه وقبل: عكسه المأكد
ودان من جميع تدث أقوى

وحيثما وحدث قولين وقد
نحو ذا الفتوى عليه الأشبه
الصحيح، والأصح أكد
كذا به يفتي، عليه الفتوى

[العلامات للإفتاء]

قال في آخر "الفتاوى الخيرية" وفي أول "المضمرات": "أما العلامات للإفتاء فقولته: وعليه الفتوى، وبه يفتي، وبه يأخذ، وعليه الاعتماد، وعليه عمل اليوم، وعليه عمل الأمة، وهو الصحيح، وهو الأصح، وهو الأظهر، وهو المختار في زماننا، وفتوى متساخنا، وهو الأشبه، وهو الأوجه، وغيرها من الألفاظ المذكورة في متن هذا الكتاب في محلها، في حاشية البزدوي.

وبعض هذه الألفاظ أكد من بعض: فلفظ "الفتوى" أكد من لفظ الصحيح، والأصح، والأشبه، وغيرها. ولفظ "به يفتي" أكد من لفظ "الفتوى عليه". والأصح أكد من "الصحيح". والأحوط أكد من "الاحتياط".

[هل لصحيح أكد أم الأصح؟]

في "شرح المنية" في بحث من المصحف: والذي أخذناه من المشايخ أنه إذا تعارض إمامان معتبران في التصحيح، فقال أحدهما: الصحيح كذا، وقال الآخر: الأصح كذا، فالأحد بقول من قال: 'الصحيح' أولى من الأخذ بقول من قال: 'الأصح'؛ لأن الصحيح

مقابله الفاسد، والأصح مقابله الصحيح، فقد وافق من قال: الأصح قائل الصحيح على أنه صحيح، وأما من قال: 'الصحيح' فعنده ذلك الحكم الآخر فاسد، فالأخذ بما اتفقا على أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو عند أحدهما فاسد.

العلامة ابن عبد الرزاق في شرحه على "الدر المختار": أن المشهور عند الجمهور أن الأصح أكد من الصحيح.

شرح البيري: قال في "الطراز المذهب" ناقلاً عن حاشية البردوي: قوله: "هو الصحيح" يقتضي أن يكون غيره غير صحيح، ولفظ الأصح يقتضي أن يكون غيره صحيحاً. أقول: ينبغي أن يقيد ذلك بالغالب؛ لأننا وجدنا مقابل "الأصح" الرواية الشاذة، كما في شرح المجمع.

"الدر المختار" بعد نقله حاصل ما مر: "ثم رأيت في "رسالة آداب المفتين": إذا ديت رواية في كتاب معتمد بالأصح، أو الأولى، أو الأرفق، ونحوها، فله أن يفتي بها ومخالفتها أيضاً أيأ شاء. وإذا ديت بالصحيح، أو المأخوذ به، أو به يفتي، أو عليه الفتوى، لم يفت بمخالفتها، إلا إذا كان في "إهداية" مثلاً هو الصحيح، وفي "الكافي" بمخالفه هو الصحيح، فيحير، فيختار الأقوى عدده، والأليق، والأصلح. فليحفظ.

[ضوابط التصحيح]

قلت: وحاصل هذا كله:

١- أنه إذا صحح كل من الروايتين بلفظ واحد كأن ذكر في كل واحدة منهما هو الصحيح، أو الأصح، أو به يفتى خیر المفتي.

٢- وإذا اختلف اللفظ، فإن كان أحدهما لفظ الفتوى، فهو أولى؛ لأنه لا يفتى إلا بما هو صحيح، وليس كل صحيح يفتى به؛ لأن الصحيح في نفسه قد لا يفتى به؛ لكون غيره أوفق لتعبير الرماة، ولضرورة، ونحو ذلك. فما فيه لفظ الفتوى يتضمن شيئاً: أحدهما: الإذن بالفتوى به. والآخر: صحته؛ لأن الإفتاء به تصحيح له، بخلاف ما فيه لفظ الصحيح، أو الأصح مثلاً.

٣- وإن كان لفظ الفتوى في كل منهما: فإن كان أحدهما يفيد الحصر، مثل: به يفتى، أو عليه الفتوى، فهو الأول. ومثله بل أولى لفظ 'عليه عمل الأمة'؛ لأنه يفيد الإجماع.

٤- وإن لم يكن لفظ الفتوى في واحد منهما: فإن كان أحدهما بلفظ الأصح؛ والآخر بلفظ الصحيح، فعلى الخلاف السابق.

لكن هذا فيما إذا كان تصحيحان في كتابين، أما لو كانا في كتاب واحد من إمام واحد، فلا يثنى الخلاف في تقلده الأصح على الصحيح؛ لأن شعار الصحيح بأن مقابله فاسد لا يثنى فيه بعد التصريح بأن مقابله أصح، إلا إذا كان في مسألة فروع ثالث يكون هو الفاسد. وكذا لو ذكر تصحيحين عن إمامين ثم قال: إن هذا التصحيح

التالي أصح من الأول مثلاً، فإنه لا شك أن مراده ترجيح ما عر عنه بكونه أصح، ويقع ذلك كثيراً في تصحيح العلامة قاسم.

٥- وإن كان كل منهما بلفظ الأصح أو الصحيح، فلا شبهة في أنه يتخير بينهما إذا كان الإمامان المصححان في رتبة واحدة.

٦- أما لو كان أحدهما أعلم فإنه يختار تصحيحه، كما لو كان أحدهما في "الخانية" والآخر في "البرارية" مثلاً، فإن تصحيح قاضي حال أقوى، فقد قال العلامة قاسم: "إن قاضي خال من أحق من يعتمد على تصحيحه".

٧ وكذا يتخير إذا صرح بتصحيح إحدهما فقط بلفظ الأصح، أو الأحوط، أو الأولى، أو الأرفق، وسكت عن تصحيح الأخرى، فإن هذا اللفظ يفيد صحة الأخرى، لكن الأولى الأحدهما صرح بأها الأصح؛ لزيادة صحتها.

وكذا لو صرح في إحدهما بالأصح، وفي الأخرى بالصحيح، فإن الأولى الأخذ بالأصح.

١- إذا كان التصحيح مرجحاً	٢- إذا كان التصحيح مرجحاً
٣- إذا كان التصحيح مرجحاً	٤- إذا كان التصحيح مرجحاً
٥- إذا كان التصحيح مرجحاً	٦- إذا كان التصحيح مرجحاً
٧- إذا كان التصحيح مرجحاً	٨- إذا كان التصحيح مرجحاً
٩- إذا كان التصحيح مرجحاً	١٠- إذا كان التصحيح مرجحاً
١١- إذا كان التصحيح مرجحاً	١٢- إذا كان التصحيح مرجحاً
١٣- إذا كان التصحيح مرجحاً	١٤- إذا كان التصحيح مرجحاً
١٥- إذا كان التصحيح مرجحاً	١٦- إذا كان التصحيح مرجحاً

[قواعد الترجيح عند تعارض التصحيح]

لما ذكرت علامات التصحيح لقول من الأقوال، وأن بعض ألفاظ التصحيح أكد من بعض، وهذا إنما تظهر ثمرته عند التعارض بأن كان التصحيح لقولين فصلت ذلك تفصيلاً حسناً لم أسبق إليه، أحداً مما مهدته قبل هذا. وذلك أن قولهم: "إذا كان في المسألة قولان مصححان، فالتفتي بالخيار" ليس على إطلاقه، بل داك إذا لم يكن لأحدهما مرجح قبل التصحيح أو بعده.

ومن المرجحات: ما إذا كان تصحيح أحدهما بلفظ التصحيح والآخر بلفظ الأصح، وتقدم الكلام فيه، وأن المشهور ترجيح الأصح على الصحيح.

سـ ما إذا كان أحدهما بلفظ الفتوى والآخر بغيره، كما تقدم بيانه.
سـ ما إذا كان أحد القولين المصححين في المتن، والآخر في غيرها؛ لأنه عند عدم التصحيح لأحد القولين يقدم ما في المتن؛ لأنها

الموصوعة لنقل المذهب كما مر، فكذا إذا تعارض التصحيحان، ولذا قال في "البحر" في باب قضاء الفوائت: فقد اختلف التصحيح والفتوى، والعمل بما وافق المتون أولى.

مع ما إذا كان أحدهما قول الإمام الأعظم، والآخر قول بعض أصحابه؛ لأنه عند عدم الترجيح لأحدهما يقدم قول الإمام، كما مر بيانه، فكذا بعده.

حس ما إذا كان أحدهما ظاهر الرواية، فيقدم على الآخر. قال في "البحر" من كتاب الرضا: "الفتوى إذا اختلفت كان الترجيح لظاهر الرواية". وفيه من باب المصرف: إذا اختلف التصحيح وجب الفحص عن ظاهر الرواية والرجوع إليه.

سادس ما إذا كان أحد القولين المصححين قال به جلّ المشايخ العظام. ففي "شرح البيري على الأشباه": أن المقرر عن المشايخ أنه متى اختلف في المسألة، فالعبرة بما قاله الأكثر. وقدمنا نحوه عن "الحاوي القدسي".

سابع ما إذا كان أحدهما الاستحسان والآخر القياس؛ لما قدمناه من أن الأرجح الاستحسان إلا في مسائل.

رابع ما إذا كان أحدهما أنفع للوقف؛ لما صرحوا به في "الحاوي القدسي" وغيره: "من أنه يفتى بما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه".

سبع ما إذا كان أحدهما أوفق لأهل الرمان؛ فإن ما كان أوفق لعرفهم أو أسهل عليهم، فهو أولى بالاعتماد عليه. ولذا أفتوا بقول

شرح عقود رسم المفتي ٦٨ قواعد الترجيح عند تعارض التصحيح

الإمامين في مسألة تركية الشهود وعدم القضاء بظاهر العداة؛ لتعير أحوال الرمان؛ فإن الإمام كان في القرون الذي شهد له رسول الله بالخيرية؛ خلاف عصرهم؛ فإنه قد فتنى فيه الكذب، فلا بد فيه من التركية، وكذا عدوا عن قول أئمتنا الثلاثة في عدم حوار الاستنحار على التعليم ونحوه؛ لتعير الرمان ووجود الضرورة، إلى القبول جواره، كما مر بيانه.

• ما إذا كان أحدهما دليلاً أوضح وأظهر، كما تقدم أن الترجيح بقوة الدليل. فحيث وجد تصحيحان، ورأى من كان له أهلية النظر في الدليل أن دليل أحدهما أقوى، فالعمل به أولى. هذا كله إذا تعارض التصحيح؛ لأن كل واحد من القولين مساوٍ للآخر في الصحة، فإذا كان في أحدهما زيادة قوة من جهة أخرى، يكون العمل به أولى من العمل بالآخر. وكذا إذا لم يصرح بتصحيح واحد من القولين، فيقدم ما فيه مرجح من هذه المرجحات، ككونه في المتن، أو قول الإمام، أو ظاهر الرواية، الخ.

[أقسام المفهوم وحكمها]

اعلم أن المفهوم قسمان: مفهوم موافقة: وهو دلالة النقط على ثبوت حكم المنطوق لمسكوت بمجرد فهم اللمعة، أي لا توقف على رأي واحتياط كدلالة قوله تعالى: ﴿وَالْحَبْلُ عَلَيْهِمْ نَجْءٌ﴾ على تحريم الضرب.

ومفهوم مخالفة: وهو دلالة النقط على ثبوت نقيض حكم المنطوق للمسكوت. وهو أقسام: مفهوم الصفة كـ 'في السائمة زكاة'.

ومفهوم الشرط، نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ حَمْلٍ فَأَنْبِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ (الطلاق: ٦).

ومفهوم العاية، نحو: ﴿وَالْحَبْلُ عَلَيْهِمْ نَجْءٌ﴾ (نور: ٢٣٠).

ومفهوم العدد، نحو: ﴿وَالْحَبْلُ عَلَيْهِمْ نَجْءٌ﴾ (نور: ٢٣٠).

ومفهوم النقب: وهو تعليق الحكم بنجامد، كـ 'في العنم زكاة'.

واعتبار القسم الأول من القسمين متفق عليه، واختلف في الثاني

بأقسامه، فعند الشافعية معتبر سوى لأحير، فيدل على نفي الزكاة عن

العنوفة، وعلى أنه لا نفقة لبانة غير حامل، وعلى الحل إذا نكحت

غيره، وعلى نفي الزائد على التمايز. وعند الحنفية غير معتبر بأقسامه

في كلام الشارع فقط. وثمنا تحقيقه في كتب الأصول.

[اعتبار المفهوم في غير كلام الشارع]

قال في شرح التحرير بعد قوله: غير معتبر في كلام الشارع فقط: فقد نقل الشيخ جلال الدين البخاري في حاشية 'اهداية' عن شمس الأئمة الكردي: "أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي حكمه عما عداه في حضرات الشارع. فأما في متقاهم الناس وعرفهم. وفي المعاملات والعقوبات، يدل. وتداوله المتأخرون، وعينه ما في "حرابة الأكمل" و"الخانية".

لو قال: 'ما لك عني أكثر من مائة درهم'، كان إقراراً بالمائة، ولا يشكل عليه عدم لزوم شيء في 'ما لك عني أكثر من مائة درهم ولا أقل'، كما لا يخفى على المتأمل.

وفي حجج 'المهر': المفهوم معتبر في روايات اتفاقاً، ومنه أقوال الصحابة، قال: وينبغي تقييده بما يدرك بالرأي لا بما لم يدرك به. أي لأن قول الصحابي إذا كان لا يدرك بالرأي - أي بالاحتياط - له حكم المرفوع، فيكون من كلام الشارع. والمفهوم فيه غير معتبر. فأمراء الروايات ما روي في الكتب عن اجتهد من الصحابة وغيرهم.

من "المهر" أيضاً عند سبب الوصوء: مفاهيم الكتب حجة بخلاف أكثر مفاهيم المصوص. وفي "غاية البيان" عند قوله: 'وليس على امرأة أن تنقض ضمائرهما'، اخترت امرأة عن الرجل. وتخصيص الشيء في الروايات يدل على نفي ما عداه بالاتفاق، بخلاف المصوص فإن فيها لا يدل على نفي ما عداه عندنا.

١٠ "غاية البيان": أيضا في باب جنایات الحج عند قوله: وإذا صال السبع على المحرم فقتله، لا شيء عليه؛ ما روي أن عمر قتل سبعا وأهدى كبشا، وقال: "إنا ابتدأناه". علل لإهدائه بابتداء نفسه، فعلم به أن المحرم إذا لم يتدبئ بقتله بل قتله دفعا لصلوته، لا يجب عليه شيء، وإلا لم يبق للتعليل فائدة.

ولا يقال: تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه عندهم، فكيف تستدلون بقول عمر "لأننا نقول: ذاك في خطابات الشرع، أما في الروايات والمعقولات فيدل، وتعييل عمر من باب المعقولات. وحاصله: أن التعييل للأحكام تارة يكون بالنص الشرعي من آية أو حديث، وتارة يكون بالمعقول كما هنا. والعلل العقلية ليست من كلام الشارع، فمفهومها معتبر، وهذا تراهم يقولون: "مقتضى هذه اللعبة حوار كذا وحرمة"، فيستدلون بمفهومها.

[للحتمية قولان في اعتبار المفهوم]

١١ **س** قال في "الأشباه" من كتاب القضاء: "لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر المذهب كأدلة، وأما مفهوم الرواية فحجة، كما في "غاية البيان" من الحج". فهذا مخالف لما مر من أنه غير معتبر في كلام الشارع فقط.

قلت: الذي عليه المتأخرون ما قدمناه.

١٢ العلامة البيري في شرحه: والذي في "الظهيرية": الاحتجاج بالمفهوم لا يجوز. وهو ظاهر المذهب عند علماءنا. وما ذكره

محمد في سير الكبير من حوار الاحتجاج بالمفهوم، فحدث خلاف ظاهر الرواية.

قال في حاشي كشف : رأيت في العوائد النصيرية في باب ما يكره في صلاة: أن الاحتجاج بالمفهوم يجوز، ذكره شمس الأئمة السرخسي في سير الكبير، وقال: بنى محمد مسائل السير على الاحتجاج بالمفهوم، وإلى هذا مال الخصاف، وبنى عليه مسائل الحيل. وفي 'المصنف': استحصيص بالذكر لا يدل على نفي ما عداه، قسنا: استحصيص في الروايات، وفي متفاهم الناس، وفي المعقولات يدل على نفي ما عداه. (من النكاح)

وفي "حزنة الروايات": التقيد في الرواية ينفي ما عداه. وفي "السراجية": أما في متفاهم الناس من الأخبارات، فإن تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي ما عداه، كذا ذكره السرخسي.

أقول: لظاهر أن العمل على ما في "السير" كما احتارده الخصاف في حيل، ولم ير من حاشفه، والله تعالى أعلم. انتهى كلام سيري. أي إن العمل على حوار الاحتجاج بالمفهوم، كمن لا مصفاة بل في غير كلام الشارع كما عرفت مما قررناه، وإلا فالذي رأيته في "السير الكبير" حوار العمل به حتى في كلام الشارع، فإنه ذكر في باب نية المشركين ودنائجهم: أن تروح بساء انصارى من أهل الحرب لا يجرم، واستدل عليه حديث علي "أن رسول الله كتب إلى محوس هجر يدعوهم إلى الإسلام: فمن أسلم قبل منه، ومن لم يسلم صبرت عليه الحرب في أن لا يؤكل له ديبحة، ولا يكح منهم امرأة".

شرح عقود رسم المفتي ٧٣ للحنفية قولين في اعتبار المفهوم

قال شمس الأئمة السرحسي في شرحه: "فكأنه أي محمدا استدل بتخصيص رسول الله ﷺ الجحوس بذلك، على أنه لا بأس بنكاح ساء أهل الكتاب، فإنه بنى هذا الكتاب على أن المفهوم حجة، ويأتي بيان ذلك في موضعه".

ثم قال بعد أربعة أبواب في باب ما يجب من طاعة الوالي في قول محمد: لو قال منادي الأمير: من أراد العلف فليخرج تحت لواء فلان" فهذا بمنزلة النهي، أي نهيه عن أن يفارقوا صاحب اللواء بعد خروجهم معه، وقد بيانا أنه بنى هذا الكتاب على أن المفهوم حجة، وظاهر المذهب عندنا أن المفهوم ليس بحجة، مفهوم الصفة ومفهوم الشرط في ذلك سواء، ولكنه اعتبر المقصود الذي يفهمه أكثر الناس في هذا الموضوع؛ لأن الغرابة في الغالب لا يقفون على حقائق العلوم، وأن أميرهم هذا اللفظ إنما هي الناس عن الخروج إلا تحت لواء فلان، فجعل السهي المعلوم بدلالة كلامه كالمقصود عليه".

ومقتضاه: أن ظاهر المذهب أن المفهوم ليس بحجة حتى في كلام الناس؛ لأن ما ذكره في هذا الباب من كلام الأمير، فهو من كلام الناس، لا من كلام الشارع. وهذا موافق لما مر عن "الأشباه".

والظاهر أن القول بكونه حجة في كلامهم، قول المتأخرين كما يعنى من عبارة "شرح التحرير" السابقة. ولعل مستندهم في ذلك ما نقلناه آنفاً عن "السير الكبير"، فإنه من كتب ظاهر الرواية الستة، بل هو آخرها تصيها، فالعمل عليه كما قدمناه في النظم.

[بوجه اعسر المفهوم وعدد عسره]

من أن العمل الآن على اعتبار المفهوم في غير كلام الشارع؛ لأن التنصيص على الشيء في كلامه لا يبره أنه يكون فائدته النفي عما عداه؛ لأن كلامه معدن البلاغة، فقد يكون مراده غير ذلك، كما في قوله تعالى: **مَنْ يَمْسَسْكُمْ بِهِ السُّيُوفُ فَإِذَا فِي أَيْدِيكُمْ**؛ فإن فائدة التقييد بالخجور كون ذلك هو العالب في الرائب. وأما كلام الناس فهو خالٍ عن هذه المزية، فيستدل بكلامهم على المفهوم؛ لأنه المتعارف بينهم.

وقد صرح في "شرح السير الكبير": بأن الثابت بالعرف كالثابت بالنص، وهو قريب من قول الفقهاء: "العرف كالشروط" وحينئذ فما ثبت بالعرف فكأن قائله نصّ عليه، فيعمل به.

وكذا يقال في مفهوم الرويات؛ فإن العلماء حرت عادتهم في كتبهم على أنهم يذكرون القيود والشروط ونحوها، تنبيهاً على إخراج ما ليس فيه ذلك القيد ونحوه، وأن حكمه مخالف حكم المنطوق، وهذا مما شاع وذاع بينهم بلا نكير، ولذا لم يُر من صرح بخلافه.

نعم! ذلك أغلبي، كما عزاه القهستاني في "شرح النقاية" إلى حدود "النهاية". ومن غير الغالب قول "الهداية": **وسن الطهارة: غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء، إذا استيقظ متوضئ من نومه**؛ فإن التقييد بالاستيقاظ اتفاقي، وقع تركاً للفظ الحديث، فإن السنة تشمل المستيقظ وغيره عند الأكثرين. وقيل: إنه احترازي؛ لإخراج غير المستيقظ، وإليه ما شمس الأئمة الكردي.

[الصريح مقدم على المفهوم]

وإن "ما لم يخالف لصريح ثبتاً" أي إن المفهوم حجة على ما قررناه إذا لم يخالف صريحا، فإن الصريح مقدم على المفهوم، كما صرح به الطرسوسي وغيره، وذكره الأصوليون في ترجيح الأدلة، فإن القائمين باعتبار المفهوم في الأدلة الشرعية إنما يعتبرونه إذا لم يأت صريح بخلافه، فيقدم الصريح، ويلغى المفهوم. والله تعالى أعلم.

والعرف في الشرع له اعتبار **لدا عيه الحكم قد يدا**

[العرف وحجته وشرط اعتباره]

قال في "المستصفى": العرف والعادة: ما استقر في النفوس من جهة العقول، وتلقته الطبائع السليمة بالقبول. وفي "شرح التحرير": العادة: هي الأمر المتكرر من غير علاقة عقلية.

وفي "الأشباه والنظائر": "السادسة: العادة محكمة، وأصلها قوله **ﷺ** "ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن".

واعلم أن اعتبار العادة والعرف يرجع إليه في مسائل كثيرة، حتى جعلوا ذلك أصلاً، فقالوا: "ترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة". ثم ذكر في "الأشباه": أما العادة إنما تعتبر إذا أطردت أو غلبت، ولذا قالوا في البيع: لو باع بدراهم أو دنانير في بلد احتلف فيها المقود مع الاختلاف في المالية والرواج، انصرف البيع إلى الأغلب. قال في "الهداية": لأنه هو المتعارف، فينصرف المطلق إليه. وفي "شرح البيري" عن "المبسوط": الثابت بالعرف كالثابت بالنص.

[تغير الأحكام بتغير العرف]

١- أن كثيراً من الأحكام التي نصّ عليها اجتهد صاحب المذهب، بناء على ما كان في عرفه ورمائه، قد تغيرت بتغير الأزمان بسبب فساد أهل الرمان، أو عموم الضرورة، كما قدّمناه من إفتاء المتأخرين بجوار الاستئجار على تعميم القرآن، وعدم الاكتفاء بظاهر العدالة، مع أن ذلك مخالف لما نصّ عليه أبو حنيفة.

١- ومن ذلك: تحقّق الإكراه من غير السلطان مع مخالفته لقول الإمام، ساء على ما كان في عصره أن غير السلطان لا يمكنه الإكراه، ثم كثر الفساد فصار يتحقّق الإكراه من غيره، فقال محمد باعتباره، وأفتى به المتأخرون.

٢- ومن ذلك: تضمين الساعي مع مخالفته لقاعدة المذهب من أن الضمان على المباشر دون المتسبّب، ولكن أفتوا بضمانه زجراً؛ لفساد الزمان، بل أفتوا بقتله زمن الفترة.

٣- ومنه: تضمين الأجير المشترك.

٤- وقولهم: إن الوصي ليس له المضاربة بمال اليتيم في رمانا.

٥، ٦- وإفتاؤهم بتضمين الغاصب عقار اليتيم والوقف، وعدم إحارته أكثر من سنة في الدور، وأكثر من ثلاث سنين في الأراضى، مع مخالفته لأصل المذهب من عدم الضمان، وعدم التقدير بمدة.

٧- ومنعهم القاضي أن يقضي بعلمه.

٨- وإفتاؤهم بمع الزوج من السفر بروحته وإن أوفاهما المعجل؛ فساد الرمان.

٩- وعدم سماع قوله: إنه استثنى بعد الحلف بطلاقها إلا بيينة، مع أنه خلاف ظاهر الرواية، وعلّوه بفساد الزمان.

١٠- وعدم تصديقها بعد الدخول بها، بأنها لم تقبض ما اشترط لها تعجيله من المهر، مع أنها منكرة للقبض، وقاعدة المذهب: أن القول للمكر، لكنها في العادة لا تسلم نفسها قبل قبضه.

١١- وكذا قالوا في قوله: "كل حل عليّ حرام" يقع به الصلاق للعرف. قال مشايخ بلخ: وقول محمد: "لا يقع إلا بالية"، أجاب به على عرف ديارهم، أما في عرف بلادنا فيريدون به تحريم المسكوحة، فيحمل عليه. نقه العلامة قاسم. ونقل عن "مختارات النوازل": أن عليه الفتوى؛ لغلبة الاستعمال بالعرف. ثم قال: "قلت: ومن الألفاظ المستعملة في هذا في مصرنا: الطلاق يلزمي، والحرام يلزمي، وعمي الطلاق، وعليّ الحرام".

١٢- وكذا مسألة دعوى الأب عدم تمليك البنت الجهار، فقد نوها على العرف، مع أن القاعدة: أن القول للمُملّك في التمليك وعدمه.

١٣- وكذا جعل القول للمرأة في مؤخر صداقها، مع أن القول للمكر.

١٤، ١٥- وكذا قوهم: المحتار في رمانا قوهم في المزارعة والمعاملة، والوقف؛ لمكان الضرورة والبلوى.

١٦- وقول محمد بسقوط الشفعة إذا أخر طلب التملك شهراً؛ دفعاً للضرر عن المشتري.

١٧- ورواية الحسن بأن الحرة العاقلة المالغة لو زوّجت نفسها من غير كفؤ لا يصح.

- ١٨- وإفتاؤهم بالعفو عن طين الشارع للضرورة.
- ١٩، ٢٠- وبيع الوفاء، والاستصناع.
- ٢١- والشرب من السقاء لا يان مقدار ما يشرب.
- ٢٢- ودخول الحمام لا يان مدة المكث، ومقدار ما يصب من الماء.
- ٢٣- واستقراض العجين والخبز لا وزن. وغير ذلك مما بني على العرف. وقد ذكر من ذلك في "الأشهاد" مسائل كثيرة.
- كلها قد تعيّرت أحكامها لتعير الرمان، إما للضرورة، وإما للعرف، وإما لقرائن الأحوال، وكل ذلك غير خارج عن المذهب؛ لأن صاحب المذهب لو كان في هذا الزمان يقال بما، ولو حدث هذا التعبير في زمانه لم ينص على خلافها. وهذا الذي حرأ المجتهدين في المذهب، وأهل النظر الصحيح من المتأخرين، على مخالفة المنصوص عليه من صاحب المذهب في كتب ظاهر الرواية، ساء على ما كان في زمنه، كما مر تصرّخهم به، في مسألة "كل حلّ عني حرام" من أن محمداً بنى ما قاله على عرف زمانه، وكذا ما قدّمناه في الاستئجار على التعيم.

[الاعتبار للعرف الحادث]

- العرف يتغير مرة بعد مرة، فهو حدث عرف آخر لم يقع في الزمان السابق، فهل يسوغ لمفتي مخالفة المنصوص وأتباع العرف الحادث؟
- نعم! فإن المتأخرين الذين خالفوا المنصوص في المسائل المارة، لم يخالفوه إلا لحدوث عرف بعد زمن الإمام، فلمفتي أتباع عرفه الحادث في الألفاظ العرفية، وكذا في الأحكام التي بناها المجتهد على ما

كان في عرف رمانه، وتغير عرفه إلى عرف آخر، اقتداء بهم. لكن بعد أن يكون المفتي ممن له رأي ونظر صحيح، ومعرفة بقواعد الشرع حتى يميز بين العرف الذي يحوز ساء الأحكام عليه وبين غيره؛ فإن المتقدمين شرطوا في المفتي لاحتياطه، وهذا مفقود في زماننا، فلا أقل من أن يشترط فيه معرفة مسائل بتسريحتها وقبورها التي كثيرا ما يسقطونها، ولا يصححون بها اعتماد على فهم المتفق.

وكذا لا بد له من معرفة عرف رمانه وأحوال أهله، والتخرج في ذلك على أستاذ ماهر. وقد قال في آخر "مبة المفتي": لو أن الرجل حفظ جميع كتب أصحابنا لا بد أن يتمد للفتوى، حتى يهتدي إليه؛ لأن كثيرا من المسائل يخاف عنه على عادات أهل الزمان فيما لا يخالف الشريعة.

وفي "القنية": ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكما على ظاهر المذهب ويتركا العرف. ونقله منها في "حراة الروايات". وهذا صريح فيما قلنا من أن المفتي لا يفتي بخلاف عرف أهل زمانه. ويقرب منه ما نقله في "الأشباه" عن "البرازية" من أن المفتي يفتي بما يقع عنده من المصلحة.

وكتبت في "رد المحتار" في باب القسامة فيما لو ادعى الولي على رجل من غير أهل المحنة، وشهد اثنان منهم عليه، لم تقبل عنده، وقالوا: تقبل إلخ. نقل السيد الحموي عن العلامة المقدسي أنه قال: توقفت عن الفتوى بقول الإمام، ومنعت من إشاعته؛ لما يترتب عليه من الضرر العام، فإن من عرفه من المتبردين يتحاصر على قتل النفس في المحلات الخالية من غير أهلها، معتمداً على عدم قبول شهادتهم عليه، حتى قتت: ينبغي الفتوى على قولهما، لا سيما والأحكام تختلف باختلاف الأيام.

وقال في "فتح القدير" في باب ما يوجب انقضاء والكفارة، من كتاب الصوم عند قول "اهداية": ولو أكل خما بين أسانه لم يفصر، وإن كان كثيراً يفصر، وقال رفعة: يفصر في الوحيين. ما حقه: والتحقيق أن المفتي في الوقائع لا بد له من صرب اجتهد ومعرفة بأحوال الناس، وقد عرف أن الكفارة تعتقر في كمال احصاء، فيصير إلى صاحب الواقعة إن كان من يعاف ضعه ذلك، أحد بقول أبي يوسف، وإن كان ممن لا أثر لذلك عنده، أخذ بقول زفر.

تصحیح العلامة قاسم: فإن قلت: قد يحكون أقوالاً من غير ترجيح، وقد يختلفون في التصحيح؟ قلت: يعمل كمثل ما علموا من اعتبار تعير العرف، وأحوال الناس، وما هو الأرفق بالناس، وما ظهر عليه التعامل، وما قوي وجهه، ولا يحو الوحود من تمييز هذا حقيقة لا ضماً بنفسه، ويرجع من لم يميز إلى من يميز لبرهنة دمه.

[العرف إذا حالف الشريعة]

كنه صريح فيما قضا من العمل بالعرف ما لم يخالف الشريعة، كالمكس والربا وحوادث. فلا بد للمفتي والقاضي بل واجتهد من معرفة أحوال الناس، وقد قالوا: ومن جهل بأهل زمانه فهو جاهل. وقد ما أهم قالوا: يعني بقول أبي يوسف فيما يتعلق بالانقضاء: لكونه جرب الوقائع، وعرف أحوال الناس. وفي 'النحر' عن 'مناقب الإمام محمد' المكردي: كان محمد يذهب إلى الصائعين، ويسأل عن معامتهم، وما يديرونها فيما بينهم.

وقالوا: إذا رزغ صاحب الأرض أرضه ما هو أدنى مع قدرته على الأعلى. وحب عليه حرج الأعلى، قالوا: وهذا بعم ولا يفتي به؛ كي لا يتجرأ الظلمة على أخذ أموال الناس".

قال في 'العمية': ورد أنه كيف جور كتمان؟ ولو أهدوا كان في موضعه؛ كونه وحيا. وأحيب بأنا لو أفتينا بذلك لدعوى كل طام في أرض ليس شأها ذلك، أما قبل هذا كانت سرور الرعفران متلا، فيأخذ خراج ذلك، وهو ظلم وعدوان.

وكذا قال في 'فتح القدير': قالوا: لا يفتي بهذا؛ ما فيه من تسلط الظلمة على أموال المسلمين؛ إذ يدعي كل طام أن الأرض تصح لزراعة الرعفران ونحوه، وعلاجه صعب.

فقد ظهر لك أن جمود المفتي أو القاضي على ظاهر المقول، مع ترك العرف والقرائن الواضحة، وإخفاء أحسن ناس يرم منه تصحيح حقوق كثيرة، وظلم خلق كثيرين.

[أقسام العرف وأحكامها]

ثم أنه أن العرف قسمان: عام وخاص، فالعام يشت به الحكم العام، ويصلح محصصاً لقياس والأثر، بخلاف الخاص فإنه يشت به الحكم الخاص ما لم يخالف قياس أو الأثر؛ فإنه لا يصح محصصاً.

[حوار تخصيص الأثر بالتعامل لا تركه]

في مدخيره في فصل ضمن من إخبار في مسئلة ما دفع
في حاث عولا بسجده سبب ومسبح مع كسفير من حتى، ونعم
من سبب، وغيره. كما يحير هده لإخارة في سبب؛ لتعمل
هل سبب في سبب، وتعمل حده يرك في سبب، وحصل
لأثر. وخویر هده لإخارة في سبب لتعمل، فعلى تخصيص النص
لدي ورد في فقر الطحان، لأن النص ورد في فقر الطحان لا في
حاث، إلا أن حاث صيره فيكون ورد فيه دلالة، فمضى تركه
لعمل دلالة هده النص في حاث، وعدم النص في فقر الطحان،
كان تخصيص لا تركه أصلا، وتخصيص النص بالتعامل حائر.

لا يرى أنا حوارنا لاستصناع بالتعامل، ولا استصناع بيع ما ليس
عنده، وبه منهي عنه، وخویر لاستصناع بالتعامل تخصيص ما لنص
لدي ورد في سبب عن بيع ما ليس عند الإنسان، لا ترك النص أصلا؛
لأننا عملنا بالنص في غير الاستصناع.

قالو: وهذا خلاف ما هو تعامل أهل مدة فقير الطحان؛ فإنه لا يجوز،
ولا يكون معاملتهم معترف، لأن لو غير معاملتهم كان تركه نص
أصلا، وباتعامل لا يجوز ترك النص أصلا، وبه يجوز تخصيصه، ولكن
مشجده يجوز هده لتخصيص، لأن ذلك تعامل أهل مدة واحدة،
وتعامل أهل مدة واحدة لا يحصل الأثر؛ لأن تعامل أهل مدة من
افضى أن يجوز لتخصيص، فترك التعامل من أهل مدة أخرى مع
تخصيص، فلا سبب لتخصيص ناشئ، خلاف تعامل في الاستصناع،
فإنه واحد في سداد كتب سبب كلام مدخيره.

[اعتبار العرف العام والخاص]

والعرف هو ما لا يعرف عادة لا يعرف إذا لم يرد منه ترك مخصوص. وقد يعتبر
 دأبهم منه خصوص من عرف خاص لا يعرف في موضوع، وبذلك
 يعرف في حق أهله فقط إذا لم يرد منه ترك من ولا خصصه، وبذلك
 حذف ظاهر الرواية وذلك كما في لأندلس متعارفة في الأيمان وعبادة
 حربية في عقود، من سب وحرارة وحرم، فتجري تلك لأندلس والعقود
 في كل مدة على عادة أهله، ويرد منه ذلك معاد بينهم، ويعملون
 دون عهدهم بما يقتضيه ذلك من صحة وفساد، وتحرمة وتحسين، وغير
 ذلك، وبذلك صرح الفقهاء بأن مقتضاه خلاف ما يقتضيه عرف؛ لأن
 منكم بما يتكلم على عرفه وعادته ويقصد ذلك كلامه دون ما رده
 لفقهاء، بما يعامل كل أحد كما رده، ولأنه عرفية حقائق اصطلاحية
 يصير بها معنى لأصلي كخبر شعوي، وفي في جامع لفصولين؛ مصبق
 الكلام فيما بين الناس ينصرف إلى المتعارف".

وفي فتاوى علامة فاسم: التحفيظ: أن لفظ يوقف، وموصي،
 وحالف، وسادر، وكل عقد يحمل على عهده في حصه وعنه لني
 بكم بما، ولفظ له العرب وعنه سارح ولا.

ثم سألني ما ر من تكلم على هذه المسألة فما ينبغي معين، وكشفها
 جناح في ريدة بصوب؛ لأن كلام عهدها بصوب؛ لاحتياجه إلى ذكر
 فروغ وأصوب، وأحوية عما عسى يقدر، وموصي ما على عهده
 مقار، فاقصرت هذه على ما ذكرته، ثم أصرحت بعض ما أصرته،

في رسالة جعلتها تشرح هذا بيت، وصممها بعض ما عبت. وسُميتُها
 'سُرُ العُرف في ساء بعض الأحكام على العُرف'. فس راه الريادة
 على ذلك، فليرجع إلى ما هنالك.

بَلَا لِعَامِلٍ لَهُ ضَرُورَةٌ وَأَوْ مِنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ مَشْهُورَةٌ

لَا سَيِّمًا قِصَاتِنَا إِذَا قَيَّدُوا وَارْجَحَ انْدَهَابَ حِينَ قَيَّدُوا

وَتَمَّ مَا نَصَمْتُهُ فِي سَبْكِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ خَتَامُ مَسْبِكٍ

[الإفتاء والعمل على الضعيف]

قَدِّمًا أَوَّلُ الشَّرْحِ عَنِ الْعَلَامَةِ قَاسِمٍ: "أَنَّ الْحُكْمَ وَالْفَتْيَا تَمَّا هُوَ مَرْجُوحٌ
 خِلَافَ الْإِجْمَاعِ. وَأَنَّ الْمَرْجُوحَ فِي مَقَابِلَةِ الرَّاجِحِ مِمَّنْزِلَةُ الْعَدَمِ، وَاتَّرَجِيحُ
 بَغِيرِ مَرْجَحٍ فِي الْمُنْقَذَاتِ مُمَوَّجٌ. وَأَنَّ مَنْ يَكْتَفِي بِأَن يَكُونَ فَتَاوَهُ أَوْ عَمَلُهُ
 مُوَافِقًا لِقَوْلٍ أَوْ وَجْهِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَيَعْمَلُ تَمَّا شَاءَ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْوُجُوهِ مِنْ
 غَيْرِ نَظَرٍ فِي التَّرْجِيحِ، فَقَدْ حَنَلٌ وَحَرَقَ الْإِجْمَاعَ."

وَقَدِّمًا هُنَاكَ نَحْوُهُ عَنِ "فَنَاوِي الْعَلَامَةِ ابْنِ حَجَرٍ"، لَكِنْ فِيهَا أَيْضًا:
 قَالَ الْإِمَامُ السَّكِّي فِي الْمَوْقِفِ مِنْ فَتَاوَاهُ: يَحُورُ تَقْيِيدُ أَوَّجِهِ الضَّعِيفِ فِي
 نَفْسِ الْأَمْرِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَمَلِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، لَا فِي الْقَتْوَى وَالحُكْمِ، فَقَدْ
 نَقَلَ ابْنُ إِصْلَاحِ الْإِجْمَاعِ عَنِ أَنَّهُ لَا يَحُورُ."

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّرْسَلَانِي فِي رِسَالَتِهِ 'الْعَقْدُ الْفَرِيدُ فِي حَوَارِ التَّقْيِيدِ':
 مُقْتَضَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ كَمَا قَالَ السَّكِّي: مَعَ الْعَمَلِ بِالْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ

في القضاء والإفتاء دون العمل لنفسه. ومذهب الحنفية: المنع عن المرجوح حتى لنفسه؛ لكون المرجوح صار منسوخاً.

والتعبد بأنه صار مسوحاً إنما يظهر فيما لو كان في المسألة قولان، رجع احتجاً عن أحدهما، أو عنه تأخر أحدهما عن الآخر، وإلا فلا، كما لو كان في المسألة قول لأبي يوسف وقول محمد، فإنه لا يظهر فيه السج، لكن مراده أنه إذا صحح أحدهما، صار الآخر بمنزلة المنسوخ. وهو معنى ما مر من قول العلامة قاسم: إن المرجوح في مقابلة الراجح بمنزلة العدم.

إن ما ذكره السكي من حوار العمل بالمرجوح في حق نفسه عند الشافعي، مخالف لما مر عن العلامة قاسم، وقدّمنا مثله أول شرح عن فتاوى ابن حجر من نقل الإجماع على عدم الإفتاء والعمل بما شاء من الأقوال، إلا أن يقال: مراد بالعمل بحكمه والقضاء، وهو بعيد. والأظهر في الجواب أحداً من التعبير بالتشهي مهما أراد من الأقوال في أي وقت أراد، أما لو عمل بالضعيف في بعض الأوقات لضرورة اقتضت ذلك، فلا يمنع منه.

وعليه يحمل ما تقدّم عن الشرنبلالي: 'من أن مذهب الحنفية المنع، بدليل أنهم أجازوا للمسافر والضعيف الذي حاف إرية أن يأخذ بقول أبي يوسف بعده وجوب العمل على احتتم الذي أمسك ذكره عند ما أحسن بالاحتلام إلى أن فترت شهوته ثم أرسله، مع أن قوله هذا خلاف الراجح في المذهب، لكن أجازوا الأخذ به لضرورة.

بسيلا عن كل صلاة. كما كنت أفعله. ولكن فيه مشقة وخرج عظيم، فاضطررت إلى تفيد هذه الأقوال، ثم لما عافاني الله تعالى منه أعدت صلاة تلك المدة. والله تعالى الحمد.

وقد ذكر صاحب 'سحر' في حتم في حتم أن يكون سماعه أقوالا ضعيفة، ثم قال: وفي 'المعراج' من فخر 'أئمة' ثم أفني مفت شيئا من هذه الأقوال في موضع ضرورة عند تفسير كان حسبا.

وبه علم أن المضطر لا يعمل بدلت لنفسه كما قد، وأن مضيئه الإفتاء به لمضطر. فما مر من أنه ليس به يعمل بالضعيف ولا إفتاء به، محمود على غير موضع الضرورة. كما علمه من مجموع ما قررناه. والله تعالى أعلم.

وسعي أن يحقق الضرورة أيضا ما قدمناه من أنه لا يفتي بكفر مسلم، في كفره اختلاف ولو رواية ضعيفة، فقد علمه عن إفتاء بالصحيح؛ لأن الكفر شيء عظيم.

[شروط العمل بالضعف]

وفي شرح لأشياء سيأتي: هل يجوز للإنسان يعمل بالضعف من
 بيرونة في حق نفسه؟ نعم! إذا كان لا يرى، أو إذا كان غامداً فيه أو إذا
 لكن مقصدي شبيده يدي رأي أنه لا يجوز معاملي ذلك

قل في حرية ربوبيات: نعم يدي عرف معنى المخصوص ولا حذر
 وهو من أهل بيرونة جاز له أن يعمل عينيها، وإن كان مختلف مذهبه.
 وتقييده يدي رأي أي الجهد في مذهب. مخرج معاملي كما قال، فإنه
 بدمه نصح ما صححوه، لكن في غير موضع ضرورة كما علمته الثا.

وليس هذا محاش في قدمته سابق من أن مفتي الجهد ليس له
 بعدد عما يقع عليه أو حيفته وأصحابه، وليس له الإفتاء به وإن
 كان الجهد متقد: لأهم عرفه لأدبه وميرورين ما صحح وتسب وبين
 غره، ولا يصح جهاده جهادهم كما قدمه عن "الخية وعبره.

وليس ذلك في حق من يقضي غره. وعمل وجهه أنه ما علم أن جهادهم
 أقوى ليس له سبب مسائل لعدم على جهاده لأضعف، أو لأن
 مسائل بما جاء مستغنية عن مذهب الإمام يدي فنده ذلك مفتي،
 فعليه أن يقضي بالمذهب يدي جاء، مستغني مستغنية عنه، وقد ذكر
 العلامة قاسم في فتاواه: أنه سئل عن وقف شرط نفسه لتغيير
 والتبديل، فصبر الوقف لزوجته. فأجاب: أي ما وقف على عسار هـ
 في شيء من كتب علمائنا، وليس بمفتي إلا نقل ما صحح عند أهل
 مذهبه ليس مفتي نفوهم: ولأن مستغني بما سأل عما ذهب إليه ثمة

ذلك المذهب، لا عما ينجلي للمفتي".

وكذا نقبوا عن القفال من أئمة الشافعية: أنه كان إذا جاء أحد يستفتيه عن بيع حبيرة يقول له: تسألني عن مذهبي أو عن مذهب الشافعي؟ وكذا نقبوا عنه أنه كان أحبانا يقول: لو اجتهدت فأدى اجتهادي إلى مذهب أبي حنيفة، فأقول: مذهب الشافعي كذا، ولكني أقول بمذهب أبي حنيفة؛ لأنه جاء ليعلم ويستفتي عن مذهب الشافعي، فلا بد أن أعرفه بأني أفتي بغيره.

وأما في حق العمل به نفسه: فالظاهر حواره له، ويدل عليه قول 'حزاة الروايات': يجوز له أن يعمل عليها وإن كان مخالفاً لمذهبه'. أي لأن المحدث يلزمه اتساع ما أدى إليه اجتهداده، ولذا ترى المحقق ابن اتمام احتار مسائل خارجة عن المذهب، ومرة رجح في مسألة قول الإمام مالك، وقال: "هذا الذي أدب به". وقدما عن "التحرير" أن المحدث في بعض المسائل - على القول بتجزئ الاجتهاد وهو الحق - يرمه التقيد فيما لا يقدر عليه". أي فيما لا يقدر على الاجتهاد فيه لا في غيره.

[القضاء بالضعيف ومذهب الغير]

وقولي: لكما القاضي به لا يقضي إلخ أي لا يقضي بالضعيف من مذهبه، وكذا بمذهب الغير.

والعلامة قاسم: وقال أبو العباس أحمد بن إدريس: هل يجب على الحاكم أن لا يحكم إلا بالراجح عنده، كما يجب على المفتي أن لا يفتي إلا بالراجح عنده، أو له أن يحكم بأحد القولين، وإن لم يكن راجحاً عنده؟ جوابه: أن الحاكم إن كان مجتهداً، فلا يجوز أن يحكم ويفتي إلا بالراجح عنده، وإن كان مقلداً جاز له أن يفتي بالمشهور في مذهبه، وأن يحكم به، وإن لم يكن راجحاً عنده، مقلداً في رجحان الحكم به إمامه الذي يقلده، كما يقلده في الفتوى. وأما اتباع أهوى في الحكم والفتيا فحرام إجماعاً. وأما الحكم والفتيا لما هو مرحوح فخلافاً للإجماع.

وذكر في "البحر": لو قضى في المجتهد فيه مخالفاً لرأيه، ناسياً لمذهبه، نفذ عند أبي حنيفة، وفي العامد روايتان، وعندهما: لا ينفذ في الوجهين. واختلف الترجيح، ففي "الحاية": أظهر الروايتين عن أبي حنيفة نفاذ قضائه، وعليه الفتوى. وهكذا في "الفتاوى الصغرى". وفي "المعراج" معزياً إلى "المحيط": الفتوى على قولهما، وهكذا في "الهداية". وفي "فتح القدير": فقد اختلف في الفتوى، والوجه في هذا الزمان أن يفتي بقولهما؛ لأن التارك لمذهبه عمداً لا يفعله إلا أهوى باطل، لا لقصد حميل، وأما الناسي؛ فلأن المقلد ما قبله إلا ليحكم بمذهبه لا بمذهب غيره. هذا كله في القاضي المجتهد، فأما المقلد، فإنما ولّاه ليحكم بمذهب أبي حنيفة، فلا يملك المخالفة، فيكون معزولاً بالنسبة إلى هذا الحكم. انتهى ما في "الفتح"، انتهى كلام "البحر".

[عدم نفاذ القضاء بمذهب الغير]

ثم ذكر أنه احتفت عبارات المتابع في القاضي المقلد، والذي حط عليه كلامه: أنه إذا قضى بمذهب غيره، أو برواية ضعيفة، أو بقول ضعيف، نفذ. وأقوى ما تمسك به، ما في "الترامية" عن 'شرح الصحاوي' إذا لم يكن القاضي محتجداً، وقضى بالقول، ثم تنسأه على خلاف مذهبه نفذ، وليس لغيره نقضه، وله أن ينقضه، كذا عن محمد. وقال التالي: "ليس له أن ينقضه أيضاً". لكن يدي في 'فتاوى' عن "الخط" وغيره: أن اختلاف الروايات في قاضي محتجداً إذا قضى على خلاف رأيه، والقاضي المقلد إذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفذ. وبه جرم المحقق في 'فتح القدير"، وتنميده العلامة قاسم في تصحيحه.

وفي 'النهر': وما في 'الفتح': يجب أن يعول عليه في المذهب، وما في 'الترامية' محمول على رواية عنهما، فصار الأمر أن هذا منزل مبرلة الناسي مذهبه، وقد مرّ عنهما في المحتجداً أنه لا ينفذ، فانقذ أولى.

وقال في 'الدر المختار': قلت: ولا سيما في زماننا، فإن السيطان يصرّ في مستوره على كيه عن القضاء بالأقوال الضعيفة، فكيف خلاف مذهبه؟ فيكون معزولاً بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه، فلا ينفذ قضاؤه فيه، ويقض كما سط في قضاء 'الفتح' و'المحر' و'النهر' وغيرها.

وقد علمت أيضاً أن القول المرحوح مبرلة العدم مع الراجح، وليس له الحكم به وإن لم يصر له السيطان على الحكم بالراجح.

وفي 'فتاوى العلامة قاسم': وليس للقاضي المقلد أن يحكم بالضعيف؛

لأنه ليس من أهل الترجيح، فلا يعدل عن الصحيح إلا بقصد غير حميل، ولو حكم لا ينفذ؛ لأن قضاءه قضاء بغير الحق؛ لأن الحق هو الصحيح. وما قل من أن القول الضعيف يتقوى بالقضاء مرد به قضاء المختهد، كما بين في موضعه مما لا يختمه هذا الجواب. وما ذكره من هذا المراد صرح به شيخه المحقق في "فتح القدير".

وهذا آخر ما أردنا إيراده من التقرير والتوصيح والتحريير، بعون الله تعالى العليم الخبير. أسأله سبحانه أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم، موحياً لنور لديه يوم انوقف العظيم. وأن يعفو عما حيينه واقترفته من خطأ وأوزار، فإنه العزيز الغفار. والحمد لله تعالى أولاً وأخيراً وطاهراً وباطناً. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

بخز ذلك بقمه حامعه الفقير محمد عابدين عفر الله تعالى له ولوالديه ومشايخه وذريته والمسلمين. آمين.

وذلك في شهر ربيع الثاني سنة ثلاث وأربعين ومائتين وألف.

شرح عقود رسم المفتي

الموضوع	صفحة
مقدمة.....	٣
منهج عملنا في هذا الكتاب.....	٤
ترجمة المصنف.....	٥
خطبة الكتاب.....	٧
عدم جواز العمل والإفتاء بالمرجوح.....	٨
طبقات الفقهاء.....	١٠
الكتب التي لا يجوز الإفتاء بها.....	١٢
لزوم المراجعة إلى المأخذ الأصلي.....	١٣
لا بد من التفقه لدى أستاذ ماهر.....	١٧
وجوب الإفتاء بظاهر الرواية.....	١٨
طبقات المسائل.....	١٩
نسخ المبسوط.....	٢١
ظاهر الرواية ورواية الأصول.....	٢٢
معنى السير.....	٢٣
كتب الأصول والأصل.....	٢٤
سبب تأليف "الجامع الصغير".....	٢٤
الفرق بين "الصغير" و"الكبير".....	٢٥
سبب تأليف "السير الكبير".....	٢٥
وجه ترجيح الراجح عند الاختلاف.....	٢٦
كتاب الكافي.....	٢٧
القولان مجتهد.....	٢٩
اختلاف القول والرواية.....	٢٩
نسبة القولين إلى مجتهد.....	٣١
إمكان القولين لمجتهد.....	٣٢

شرح عقود رسم المفتي

الموضوع	صفحة
أقوال أصحاب الإمام أقواله حقيقة.....	٣٣
العمل بالحديث إذا صح.....	٣٤
تفريجات المشايخ على قواعد الإمام	٣٦
الترتيب بين روايات المذهب.....	٣٨
حكم مخالفة الصاحبين الإمام.....	٤٠
المفتي في زماننا لا يرجح بل يتبع.....	٤٢
الإفتاء بقول غير الإمام.....	٤٣
أهلية النظر والفتوى	٤٤
لا يجوز الفتوى بقولنا حتى يعلم من أين قلنا	٤٥
ابن الهمام من أهل الترجيح.....	٥٠
طريق الإفتاء عند عدم الرواية.....	٥٢
لا بد للعالم من "لا أدري".....	٥٣
الإفتاء بالقواعد في بعض الحوادث	٥٤
قواعد الترجيح من الأقوال	٥٥
الفتوى في العبادات.....	٥٥
الفتوى في القضاء وما يتعلق بها.....	٥٦
الفتوى في مسائل ذوي الأرحام	٥٦
ترجيح الاستحسان على القياس.....	٥٧
يترجح ظاهر الرواية.....	٥٧
عدم العدول عن الدراية.....	٥٧
رواية عدم التكفير راجحة.....	٥٨
لا بد من الأخذ بالمرجوع إليه.....	٥٨
يقدم المتن ثم الشروح ثم الفتوى	٥٩
المتن المعتبرة.....	٦٠

شرح عقود رسم المفتي

صفحة

الموضوع

٦٠	تقسيم التصحيح الالتزامي
٦٢	العلامات للإفتاء
٦٢	هل الصحيح أكد أم الأصح؟
٦٤	ضوابط التصحيح
٦٦	قواعد الترجيح عند تعارض التصحيح
٦٩	أقسام المفهوم وحكمها
٧٠	اعتبار المفهوم في غير كلام الشارع
٧١	للحنفية قولان في اعتبار المفهوم
٧٤	توجيه اعتبار وعدم اعتباره
٧٥	الصريح مقدم على المفهوم
٧٥	العرف وحجته وشرط اعتباره
٧٦	تغير الأحكام بتغير العرف
٧٨	الاعتبار للعرف للحادث
٨٠	العرف إذا خالف الشريعة
٨١	أقسام العرف وأحكامها
٨٢	جواز تخصيص الأثر بالتعامل لا تركه
٨٣	اعتبار العرف العام والخاص
٨٤	الإفتاء والعمل على الضعيف
٨٨	شروط العمل بالضعيف
٩٠	القضاء بالضعيف ومذهب الغير
٩١	عدم نفاذ القضاء بمذهب الغير

یا داشت